التجارة البحرية في إقليم برقة في عهد يوسف باشا القرمانلي١٧٩٥-١٨٣٢

الأستاذ الدكتور جاسم محمد شطب العبيدي
جامعة كربلاء / كلية التربية

الأستاذ المساعد مشتاق طالب الخفاجي
جامعة بابل / كلية التربية
mushtaqalkhafajee@gmail.com

ملخص البحث

يدور هذا البحث حول النشاط التجاري البحري على أعتاب القرن التاسع عشر وصولا إلى الثلث الأول منه أي حقبة حكم يوسف القرمانلي، مع التركيز على النشاط التجاري الحر كأحد روافد اقتصاد إيالة طرابلس، لاسيما في إقليم برقة بعد تحديده جغرافياً، تناولنا فصل الجهاد البحري(القرصنة) عن النشاط التجاري، وتأثير ذلك على إيرادات يوسف باشا، الذي لجأ إلى وسائل أخرى لسد العجز في إيراداته ومنها مزاول النشاط التجاري بالنيابة واحتكار تصدير واستيراد سلع بعينها، والاستدانة من التجار الأجانب مقابل منحهم رخص احتكار تصدير منتوجات الإقليم الزراعية والسلع المستوردة من أفريقيا المماثلة .

الكلمات المفتاحية: يوسف القرمانلي، اقليم برقة، ايالة طرابلس.

Abstract

This research deals with the maritime trade activity at the beginning and up to the first third of the nineteenth century, during the era of the rule of Yusuf Karamanli. The focus is on free trade activity as one of the tributaries of the economy Tripoli Eyalet , especially in the territory of Cyrenaica. After describing it geographically, we dealt with the separation of maritime Jihad (piracy) from commercial activity, and the impact on revenues Yusuf Pasha who resorted to other means to fill the shortfall in revenues and from practicing commercial activity and the monopoly of export and import of certain goods on behalf of, and taking a loan in foreign merchants in exchange for giving them monopoly export licenses of the .region's agricultural products and imported similar goods from Africa

Keyword :Tripoli Eyalet ، territory of Cyrenaica ،Yusuf Karamanli

المقدمـــة

تعد العوامل الاقتصـادية من المرتكزات التي تقوم عليها الأنظمة السياسية في مختلف الأزمنة، ومنها النشاط التجاري الذي كان ضروريا جداً لأقاليم شمال أفريقيا لاسيما اقليمي طرابلس وبرقة لضعف المرافق الاقتصادية الأخرى أو عدم وجودها ومن اجل سد النقص في الاحتياجات الانسانية الضرورية للعيش، وتحولها إلى بوابة رئيسة لأوربا على أفريقيا وبالعكس، وكانت اطلالة هذين الإقليمين الواسعة على البحر المتوسط بوأهما أن يؤديا هذا الدور في التجارة العالمية وكان النشاط البحري في مطلع الأزمنة الحديثة مندمجاً بنشاط آخر هو الجهاد البحري (القرصنة) فلا حدود تفصل بين النشاطين وانما هما نشاط واحد، يدّران ايرادات ضخمة على الأنظمة المحلية في شمال أفريقيا وعلى الدولة العثمانية الراعية الرئيسة لهذا النظام، لذا تحمل يوسف باشا القرمانلي الحاكم القوي في ايالة طرابلس وفي عموم شمال أفريقيا نتائج احدى مقررات مؤتمر فينا ١٨١٤- ١٨١٥بفرض انهاء القرصنة على حكام شمال أفريقيا بالقوة ، وهي خطوة مهمة لإدخال

المنطقة للأزمنة الحديثة على الرغم من الأضرار الاقتصادية التي أحقها إلغاؤها بالنظم السياسية فيها وفي كل الأحوال فان الدولة العثمانية كانت الرابح الأخير من هذا الإلغاء .

واعتمد الباحثان في كتابة هذا البحث على عدد كبير من الوثائق العربية غير المنشورة المحفوظة منها في دار المحفوظات التاريخية في طرابلس والتي يرمز لها بـ (د . م . ت . ط) ووثائق اخرى محفوظة في مركز جهاد الليبيين في طرابلس والذي يرمز له بـ (م. ج. ل. ط) والتي وفرت معلومات كثيرة وقيمة بما يتعلق بالموضوعات الواردة في ثنايا البحث والغير موجودة في المصادر الاخرى وحتى الليبية منها ، والحال نفسه بالنسبة للوثائق الاجنبية غير المنشورة وتحديداً الوثائق البريطانية F.O.

فضلا عن الوثائق المنشورة في كتب وثائقية وبعضها دراسات اكاديمية رصينية رجع اصحابها الى وثائق غير منشورة ثم عمدوا الى نشرها بعد انجاز دراستهم ،كان منها على سبيل المثال دراسة عمار جحيدر الموسومة آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا الحديث ؛ ودراسة عمر علي بن إسماعيل المعنونة انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا ١٨٢٧– ١٨٣٥، اللتان ضمتا وثائق عن تاريخ ليبيا لاتقدر بثمن وكان كثيرٌ منها باللغات الاجنبية عمد محمد الأسطى لاهميتها وسهولة الاستفادة منها الى ترجمة وثائق الدراسة الثانية للغة العربية .

وتمكنا من الحصول عن طريق المراسلة مع اخوة زملاء باحثين ليبيين على مجموعة جيدة من الرسائل الجامعية غير المنشورة والمعدة في جامعات ليبية والتي وفرت للبحث معلومات مفيدة .

كما شكّلت الكتب والمصادر العربية والاجنبية على السواء معيناً ثراً اغترف منها الباحثان ما باستطاعتهما من مادة اغنت الدراسة وسدت الكثيرٌ من الفجوات ، وليس اقل منها البحوث المنشورة في الدوريات العربية التي لها مساس مباشر او غير مباشر بالمواضيع المبحوثة في ثناي البحث ، شكلت هذه المصادر وغيرها عماد البحث ودعامته الاساس والتي اسهمت في اخراجه بالتالي بهذا الشكل والمضمون، والذي نامل ان يغطي مكانة لائقة في المكتبة العربية ، ويرجو الباحثان أن يكونا قد أعطيا الموضوع حقه ، ويهيبان بالباحثين العراقيين في تناول مواضيع نحو هذه العناوين لدراسة الماجستير والدكتوراه ، وحسبنا اننا اجتهدنا وخضنا في موضوع لم يسبق أن تناوله الباحثون العراقيون من قبل .. ومن الله التوفيق والسداد..

المبحث الأول: توطئة جغرافية وتاريخية

يطل إقليم برقة إطلالة واسعة على البحر المتوسط، وهو جزء من إيالة طرابلس وملاصق لها، عرف هذا الإقليم قديماً باسم "سيرنايكا أو برقة" وهو المنطقة الممتدة شرقاً إلى بقبق ، (تابعة لجمهورية مصر العربية حالياً)، وغرباً إلى خليج سرت وجنوباً إلى الصحراء الليبية، وتدخل واحة جالو وأوجلة والكفرة والجغبوب في حدودها، ويمتد شمالاً إلى ساحل البحر المتوسط(١)، ويشتمل على مدن وموانئ مثل بنغازي ودرنة وسوسة والمرج وهي تبعد مئات الأميال عن مدينة طرابلس مركز الإيالة ، وهذه المدن تختلف نسبياً في درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي مما ميز منتجاتها عن منتجات إقليم طرابلس، كما أن البعد الجغرافي حتَم نشوء حركة تبادل تجاري بين مدن الإقليم والأقاليم الأخرى مثل أقاليم أوربا المختلفة وتونس ومصر والاسكندرية ومالطا واسطنبول طرابلس نفسها، وكان الإقليم احدى بوابات دول جنوب الصحراء على البحر المتوسط، وكثيراً ما ألجأت الحاجة سكان الإقليم إلى الاستيراد من الخارج لاسيما السلع الغذائية مثل القمح والشعير والدقيق في سنوات الجدب، أو امتثالاً لحاجة سكان الإقليم إلى سلع وبضائع استهلاكية بعينها، وهنا القائمة تطول أو أن الإقليم شكل أحد المعابر الرئيسة للبضائع والسلع الصناعية الأوربية إلى أفريقيا (٢).

استقل أحمد القرمانلي حكم إيالة طرابلس استقلالاً شبه كامل في عام ١٧١١، فأسس بذلك حكم الأسرة القرمانلية، وهي أسرة طرابلسية من جذور أناضولية تعود إلى مقاطعة قرمان واستمرت في إدارتها حتى سنة ١٨٣٥ وكانت تابعة لسلطة الدولة العثمانية اسمياً[٣].

وكان حكم يوسف باشا (١٧٩٥-١٨٣٢) الحلقة الأخيرة في سلسلة حكم هذه الأسرة+، في وقت شهدت فيها الدولة العثمانية والعالم تطورات عميقة في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية منها تحول الدولة العثمانية إلى الانتاج من أجل السوق واندماجها في السوق العالمية انتاجاً وتصديراً واستيراداً، دون أن يرافق ذلك التطور اللازم في البنى الأخرى، مثلاً بقي يوسف القرمانلي ذلك الحاكم الإقطاعي الطاغية الذي يتحكم برقاب أبناء المجتمع في إيالة طرابلس ولا حدود لسلطته، فسَخر جميع إيرادات الإيالة خدمةً لرغباته بإنفاق ترفي إقطاعي غير مسبوق، وكان اسطول الإيالة (التجاري –الحربي) من أهم مصادر تلك الإيرادات .

ضم الأسطول التجاري القرمنلي[٤] في عهد حكم يوسف باشا ستاً من السفن الكبيرة، فضلاً عن أعداد أخرى امتلكها تجار عرب وأتراك وأوربيون ممن أقاموا في بنغازي، وعوَّض القرمانليون النقص الواضح في أعداد السفن ولوازم بنائها عن طريق الشراء من شركات إنجليزية في مالطا مثل شركتي (هنتر روس و جيوزيبي موسكات)[٥]. فكان ذلك الأسطول وسيلة الارتباط الرئيسة بموانئ برقة مثل بنغازي ودرنة ومراسي سوسة والبمبة وطبرق خطوط ملاحية منتظمة أو غير منتظمة أحياناً، بطرابلس وموانئ الإيالة الأخرى والإسكندرية وخانية في جزيرة كريت وأزمير واستانبول والبانيا، ومالطا ولوفورنو والبندقية وجنوا وسردينيا في إيطاليا، وكل موانئ فرنسا على البحر المتوسط وموانئ النمسا مثل تريستا[٦]، وموانئ شبه جزيرة المورة باليونان وميناء لندن بإنجلترا، فضلاً عن موانئ مدن الشام مثل بيروت واللاذقية، وارتبطت أيضاً بخطوط ملاحية مع كل موانئ المغرب العربي تونس وصفاقس وجربة وعنابة بالجزائر والمغرب [٧].

اتخذت السفن التجارية بين الإقليم ومصر عدداً من الخطوط من أهمها، الخط الممتد من الإسكندرية شرقاً إلى سبتة غرباً وكانت السفن بعد ابحارها من ميناء الإسكندرية ترسو في ميناء طبرق أول موانئ إقليم برقة، ومنها تتوقف في سلسلة من الموانئ على طول الساحل الليبي أهمها درنة، وسوسة، وبنغازي، وطرابلس وانتهاءً بالموانئ المغربية، وهناك خط ثانٍ مخصص للتجارة بين الإسكندرية وطرابلس، أما عن المسلك الآخر فتبحر السفن في النصف الجنوبي من البحر المتوسط وهو ما يعرف بطريق الساحل الأفريقي أو طريق بنغازي[٨].

وكانت الرحلات البحرية عبر هذه الخطوط تستغرق أياماً طويلة، فعلى سبيل المثال استغرقت الرحلة البحرية من الإسكندرية إلى طرابلس سبعة عشر يوماً والرحلة من بنغازي إلى طرابلس تسعة عشر يوماً ومن استانبول إلى طرابلس اثنين وعشرين يوماً ومن أزمير إلى طرابلس أربعة عشر يوماً تقريباً واعتمدت مدة تلك الرحلات على نوعية السفن وحالة البحر، فقد كانت الرحلة من الإسكندرية إلى طرابلس في مركب قديم تستغرق واحد واربعين يوماً، بينما كانت الرحلة من استانبول إلى بنغازي تستغرق عشرة أيام فقط، إذا كانت حالة المركب جيدة[٩]، وكانت أحواض السفن في بنغازي صغيرة وتُبنى فيها السفن الصغيرة[١٠] الحمولة التي كانت تستخدم في النقل المحلي[١١]، بعد حصول أصحابها على التراخيص اللازمة، وتقديم ضمانات بعدم مخالفة القوانين والقرارات المعمول بها في الإيالة أو في الدولة العثمانية أو في الدول الأخرى[١٢].

المبحث الثاني: النشاط الملاحي التجاري من مرافئ إقليم برقة وإليها في عهد يوسف باشا القرمانلي :

لا يوجد هناك فاصل واضح بين النشاط التجاري بالمعنى الدقيق والقرصنة (الجهاد البحري) قبل عام ١٨١٦[١٣]، من وجهة نظر السلطة القرمانلية أو السلطات الأخرى في شمال أفريقيا أو من قبل رياس البحر في جميع هذه

الجهات، وفي إقليم برقة كان مرفأ بنغازي، وهو من أقدم موانئ البحر المتوسط، يأتي في المرتبة الأولى في استقبال السفن التجارية وحمايتها أو إعادة تجهيزها، وترجع أهميته إلى الزمن التاريخي الذي أنشئ فيه، (العصر الإغريقي) وكذلك لاستخدامه في العهود التاريخية اللاحقة، وكان يستقبل أعداداً كثيرة من السفن الداخلة والمغادرة، وهو يقع على دائرة عرض ٣٠،٦ شمالاً وخط طول ٢٠،٤ شرقاً [١٤].

وأكسبه موقعه على ساحل البحر المتوسط ، لما تميز به من مياه هادئة وصلاحية للملاحة طوال العام أهمية استراتيجية، اذ جعل منه حلقة وصل ليس مع الدول البحرية فقط، وإنما مع المناطق الداخلية للقارة الأفريقية، وعُد على مدى تاريخه من أهم المرافئ والمنافذ للتبادل التجاري بين الأقاليم والمناطق الأفريقية والدول الأوروبية [١٥]، وهو مرسى جيد في الصيف ولكنه لا يوفر الأمان التام في الشتاء ،لاسيما في وقت وقوع العواصف، لذلك كانت السفن تتجنب الرحلة فيه في وقت وقوعها، مما له أثر سيء في قوة النشاط الاقتصادي إلى حد ما نتيجة لضعف أداء الميناء في فصل الشتاء. وعلى الرغم من محاولات تعديل وضعه وتهيئته للعمل الدائم مثل إنشاء حوض لبناء السفن يعمل فيه عاملون عرب واتراك وأوربيون مهرة زودت بهم أحواض السفن القرمانلية بموجب اتفاقيات للسلام والتجارة ومنارة لهداية السفن ، فإن ذلك لم يكن تطويراً يجعل الميناء قادراً على الوفاء بالاحتياجات الاقتصادية للسكان. أما طواقم السفن وقادتها فكانوا من عرب الإقليم والأتراك والكراغلة[١٦]، وكان هؤلاء جميعاً يتمتعون بنفوذ كبير في الدولة[١٧] ، وفيه أيضاً مركز للجمارك، وسفينة حربية تقوم بمراقبة الشواطئ لمنع التهريب وطرد صائدي الاسفنج غير المرخصين [١٨].

ويأتي مرفأ مدينة درنة التي استمدت اسمها من دارنس (Darnis) ، وهو الاسم البطلمي الذي أطلقه عليها البطالمة عندما استقروا فيها ، وتقع بين الحافة الشرقية للجبل الأخضر وساحل البحر على مصب الوادي المسمى باسمها الذي يشطرها إلى شطرين[١٩] ، يأتي في المرتبة الثانية في إقليم برقة من حيث الحجم، وهو ميناء صغير ولم يدخل في البر المجاور كثيراً ، وتتردد عليه سنوياً أعداد من السفن المختلفة الأحجام والشحنات ، وأنشئ بالميناء مكتب للحجر الصحي يعمل به موظف مهمته مراقبة دخول السفن وخروجها ، للتأكد من خلو المسافرين والبضائع من الأوبئة ، وأنشئ أيضاً مركز للجمارك، وزود الميناء بفنار يصل ارتفاعه إلى ٢٨ متراً عن سطح البحر ويدور كل دقيقة، ويصل ضوؤه إلى مسافة ١٥ ميلاً، ويعمل هذا الفنار على إرشاد السفن وتسهيل إبحارها وهو لا يستوعب أكثر من ثلاث سفن في المرة الواحدة ، ويوجد به حوضان ثابتان في البحر[٢٠].

وعلى العموم كانت عمليات النقل البحري بين بنغازي ومختلف موانئ البحر المتوسط قبيل العهد العثماني الثاني محتكرة شأنها في ذلك شأن كامل حركة النقل في المتوسط، من الأوروبيين ولاسيما الفرنسيين والإنكليز والبنادقة [٢١]. وكتب فريزر قنصل بريطانيا في طرابلس في ٢٤آب (اغسطس)١٧٦٧: "**ماهي الحصة التي يمكن للبريطانيين القيام بها عند انشاء وكالة في طرابلس؟ وليس ممكناً للمسيحين مزاولة تجارة الرقيق في البحر المتوسط بسبب القانون المحمدي، لهذا فإن الربح الذي يمكن الحصول عليه هو تأجير سفننا للمغاربة لنقل بضائعهم**"[٢٢]، وتبقى فوائض العمليات التجارية ماعدا النقل البحري فوائض ضخمة استفاد منها سكان أقاليم شمال أفريقيا في المقام الأول .

تأثرت حركة الملاحة وما ارتبط بها من نشاط تجاري بجملة من العوامل الطبيعية والبشرية التي كانت تؤثر في منحيي العرض والطلب للسلع والبضائع ، وفي مقدمتها الأمطار والحرارة أو انتشار الأوبئة والأمراض ،أو استتباب الأمن أو عدمه في الطرقات الصحراوية إلى أفريقيا أو في البحر المتوسط و أوربا، مما يؤثر سلباً أو ايجاباً في انتاج السلع الزراعية مثل القمح والشعير والحبوب الأخرى والمواشي لاسيما في إقليمي طرابلس وبرقة ، فضلاً عن تطور صناعة السفن التجارية

وارتفاع حمولتها ودرجة مقاومتها للعوارض الطبيعية مثل العواصف والرياح والأمطار وتأمين السلامة والأمن للمسافرين على الخطوط التجارية في البحر المتوسط، وأشارت المصادر لبعض أنواع السفن في دخولها أو خروجها إلى الموانئ في الإقليمين والجهة التي قدمت منها أو المغادرة إليها وحمولتها ، وعلى العموم فان حركة السفن التجارية من موانئ الإقليم واليها ازدادت على رأس القرن التاسع عشر، ويبدو أن سبب ذلك هو تأثر الانتاج الزراعي والصناعي وما يرتبط به من تجارة بفعل حروب الثورة الفرنسية وما ارتبط بها من حملات عسكرية في البحار المحيطة بقارة أوربا، وتحول طرابلس وبرقة إلى مخزن لإنتاج ما يحتاجه جنوب أوربا من تجهيزات غذائية لاسيما اللحوم للأسطول البريطاني في مالطة[٢٣]. كما أن حركة الملاحة التجارية وما يرتبط بها من انتاج زراعي وصناعي تطورت حول العالم بفعل عوامل التطور العلمي الحاصل في أوربا لذا صارت الشعوب الأوربية تبحث عن الأسواق لتصريف بضائعها الصناعية والبحث عن المنتجات الزراعية الرخيصة بالدرجة الأولى في إقليمي برقة وطرابلس القريبين .

استخدم تجار طرابلسيون في سنة ١٧٣٩ مراكب من نوع "**القايق**" [٢٤] لنقل التجارة من ميناء درنة إلى الإسكندرية ذهاباً وإياباً [٢٥] ، ووصل الميناء المذكور مركب قدم من الإسكندرية في عام ١٧٧٠. واستقبل ميناء بنغازي سفينة تجارية واحدة قدمت من اسطنبول في سنة ١٧٨٨ على سبيل المثال، في سنة ١٧٩٣ دخلت سفينة فرنسية تجارية كانت تبحر بين الإسكندرية ودرنة ذهاباً وإياباً، رست سفينتان جاءتا من ميناء الإسكندرية عام ١٧٩٤، فضلاً عن قدوم سفينة من نوع "**الطرباق**" ، وهي سفينة متوسطة الحجم كانت معروفة في القرن الثامن عشر من البندقية قدمت من ميناء الإسكندرية سنة ١٧٩٧، ووصل ميناء درنة مركب قادمُ من ميناء الإسكندرية حمل بضائع مختلفة وذلك في شهر كانون الثاني (يناير) سنة ١٨٠١ [٢٦]، لقد كان المعدل السنوي لأعداد السفن الداخلة والخارجة لميناء درنة يزداد ويقل باختلاف الأحوال، فإن أعلى الأرقام التي سجلت في العقد الأخير من القرن الثامن عشر بلغ سبعين سفينة، وأقل عدد سجل في العقد الأول خمسين سفينة، ثم أخذت الأعداد تتذبذب صعوداً وهبوطاً على وفق الأحوال الاقتصادية والظروف الطبيعية [٢٧].

ويمكن ملاحظة التطور الحاصل في حركة الملاحة التجارية إذ رسا في شهر كانون الثاني(يناير) ١٨٢٧ في مرفأ بنغازي أربعة وأربعون مركباً قدمت من مالطا و طرابلس وزانتي ولوفورنو ونافارينو وتريستا، فضلاً عن رسو سفن بريطانية ونمساوية وتوسكانية وفرنسية وروسية وساردينية. وغادرت الميناء أربع وأربعون سفينة ومركباً منها ثلاث وعشرون اتجهت إلى مالطا وعشر إلى طرابلس وست إلى لوفورنو وأربع إلى زانتي وواحدة إلى ميناء الإسكندرية [٢٨].

ورسا في ميناء بنغازي في ٧ نيسان (أبريل) ١٨٢٧ مركب ذو ساريتين بلغت حمولتُه ٨٠ طناً وتكوَن طاقمه من عشرة أنفار بقيادة الريس بوشباح محمد، ومن ثمَّ عاد المركب إلى ميناء طرابلس في يوم ٧ أيار(مايو) من السنة نفسها. وفي ٢٨أيار١٨٢٧ رسا مركب أخر ذو حمولة كبيرة بلغت ١٤٠ طناً وتكون طاقمه من عشرة رجال بقيادة يوسف اللول ، ورست في ميناء بنغازي أيضا أربعمائة وثمان وستون سفينة ومركب في نفس السنة من مختلفة الأنواع: (مراكب شراعية، ذوات ساريتين، ومراكب ذوات سارية واحدة، وزوارق شراعية)، وصل مركب مملوك للحاج محمد الرايس بتاريخ ١٧آذار (مارس) ١٨٢٨ ، بلغت حمولته ٤٠ طناً، وتكوَن طاقمه من ثمانية أشخاص، وكان يعمل على نقل مسافرين أتراك وحجاج طرابلسيين إلى طرابلس[٢٩].

ورسا في ميناء بنغازي في سنة ١٨٢٨[٣٠] مركبان ذوا ساريتين وثلاثة مراكب شراعية ومركب ذو ساريتين مملوك (للحاج أبو شيبة)، عاد في يوم ٢٨ تموز (يوليو) إلى طرابلس، وفي ٨ آب(أغسطس) جاء مركب ذو ساريتين بقيادة (محمد كارة باشا) بلغت حمولته ٢٠٠ طن بطاقم بلغ ثلاثين رجلاً، وفي يوم ٢٩ أيلول(سبتمبر) أبحر عائداً إلى طرابلس. وكانت هناك ثلاثة مراكب تعمل بين بنغازي وطرابلس تابعة للرياس : علي الإغريقي وإبراهيم الجرجارشي وخليل كوارس.

وغادر ميناء بنغازي مركبان إلى لوفورنو في٩ حزيران (يونيو) ١٨٢٨، فضلاً عن وصول مركب إنجليزي في يوم ٢٤أيلول(أغسطس) من تلك السنة [٣١] .

وبذلك وصل ميناء بنغازي ثلاثة وثمانون مركباً في العام ١٨٢٨ ، وهي موزعة على النحو الاتي: سبعة وعشرون من مالطا وستة وعشرون من طرابلس وأربعة عشر من خانية[٣٢]، وخمسة من جربة وأربعة من جزر البحر الإيجي وثلاثة من نافارينو واثنان من أزمير ومركب واحد من الإسكندرية ومركب واحد من تونس، فضلاً عن رسو أربعة وثلاثين مركباً من بريطانيا، سبعة عشر من توسكانا وتسعة نمساوية وتسعة من نقطة اليونيو وثمانية من ساردينيا وخمسة طرابلسية وأُثنين فرنسية ومركبين تونسيين، ومركب واحد لكل من الفاتيكان والدولة العثمانية والمملكة السويدية. كذلك رسا بميناء بنغازي خمسة وأربعون مركباً، وغادر الميناء السنة نفسها أربعة وعشرون مركباً متجهاً إلى مالطا وثلاثة عشر إلى طرابلس، وأحد عشر إلى خانية وسبعة إلى جربة وجزر البحر الإيجي وستة إلى زانتي وثلاثة إلى صفاقس وأزمير واثنان لكل من قبرص ولوفورنو ومركب واحد لكل من الإسكندرية ونافارينو[٣٣].

لقد بدأت إيالة طرابلس الغرب تحظى باهتمام الدول الأخرى منذ ان أخذت قوتها الحربية في التنامي بمطلع القرن السادس عشر، وترجع بدايات العلاقات الرسمية بين إيالة طرابلس الغرب والدول الأوروبية إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر، اذ افتتحت إنگلترا أول قنصلية لها في الإيالة في سنة ١٦٥٨م ، ولم تنتظم العلاقات الفرنسية مع الإيالة إلا سنة ١٦٨٠م[٣٤]، ثم تتابعت الدول الأوروبية في فتح قنصليات لها في الإيالة، ففي العهد القرمانلي كانت لكل من : فرنسا وإنگلترا وهولندا والدانمارك والسويد والنمسا والبندقية ونابولي وأسبانيا وتوسكانيا والولايات المتحدة الأمريكية وسردينيا قنصليات في إيالة طرابلس الغرب ، وعلى الأغلب أصبح لهم نواب في بنغازي ودرنة [٣٥]. وكانت بواعث إنشاء هذه القنصليات هي رغبة تلك الدول في تنمية ورعاية مصالحها التجارية وضمان سلامة سفنها التجارية في البحر المتوسط، وكانت المهام الرسمية المنوطة بهذه القنصليات هي مراقبة الحركة التجارية في الإيالة وتنمية تجارة دول القنصليات المعنية مع إيالة طرابلس وتذليل العقبات أمامها وحماية مواطنيهم وضمان سلامة حركة الملاحة لسفنهم في البحر المتوسط وتعيين نواب لهم في الأماكن التي رأوا أنه من الضرورة أن يكون لهم نواب فيها لرعاية مصالح بلادهم التجارية [٣٦].

وفضلاً عن تلك الأعمال فمنهم من امتهن التجارة إما لحسابه الخاص أو لحساب دولته، فحكومة نابولي أولت اهتماماً خاصاً بالحركة التجارية في أسواق بنغازي وطرابلس، ورأت من خلال التقارير التي كانت تصلها من جواسيسها اليهود والقناصل بأن الحبوب لاسيما القمح من أهم السلع التي يمكن أن تجد لها سوقاً طيبة في أسواق الإيالة[٣٧] ، ولهذا كانت حكومة نابولي ترسل باستمرار شحنات من القمح إلى قناصلها أو نوابها في إقليم برقة ، وتبين من الرسائل المتبادلة بين وزارة الخارجية في نابولي والقناصل في الإيالة حرص الحكومة على بيع القمح بأفضل الأثمان وتحويل الأموال الناجمة عن هذه التجارة إلى حساب صندوق القنصلية[٣٨].

وكانت فرنسا من أوائل الدول التي أقامت علاقات تجارية مع إيالة طرابلس ومدن ساحل إقليم برقة بموجب معاهدة الامتيازات الأجنبية المبرمة بين الدولة العثمانية وفرنسا في عام ١٥٣٦التي ظلت سارية المفعول إلى وقت متأخر. ففي نهاية القرن السابع عشر أقام القنصل الفرنسي في طرابلس وكالات قنصلية في درنة وبنغازي كانت مهمتها الاهتمام بالنشاط التجاري بين السواحل والدواخل، وفي عام ١٦٩٣ تعامل قنصل فرنسا في طرابلس لامبير(Le Moure) تجارياً مع تجار محليين بمدينتي درنة وبنغازي [٣٩] .

وكان الفرنسيون كثيري الشكوى من منافسة الشعوب الاخرى في التجارة الصحراوية: "**كانت ايطاليا والمشرق تزود [طرابلس] بسلع الرفاهية ، مقابل الصوف وريش النعام والسنا والتبر والعبيد واشياء اخرى...وتزود لوفورنو شمال افريقيا بأقمشة خشنة جداً تستخدم لملابس الخدم والعبيد وتذهب كميات كبيرة منها الى مملكة فزان واغادس وبلدان داخلية ...ان لوفورنو هي الشريك الاول لطرابلس في مجال التجارة التي كلها بأيدي[التجار] اليهود** "، على حد تعبير فاليير قنصل فرنسا في طرابلس في ٣٠ كانون الاول (ديسمبر)١٧٨٥[٤٠].

وكان هذا شكلاً من اشكال التنافس الدولي للاستحواذ على المنافع الكبيرة التي توفرها تجارة الصحراء للمشتغلين بها، الا ان ما جاء به القرن التاسع عشر من نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية هائلة أحدثتها الثورة الصناعية، انعكست بعمق على العلاقات بين الأمم وفي طليعتها بريطانيا التي شهدت ولادة هذه الثورة، وهي ، منذ مغيب القرن الثامن عشر عندما تصدت للحملة الفرنسية في مصر بين(١٧٩-١٨٠١) ،أصبحت طرفاً فاعلاً من أطراف (المسألة الشرقية) [٤١].

ودخل البريطانيون إلى أقاليم الدولة العثمانية تحت واجهات مختلفة ، منها محاربة تجارة الرقيق في الأقاليم الصحراوية والقرصنة العربية في البحر المتوسط والبحر العربي والخليج العربي في القرن التاسع عشر. وقضية محاربة تجارة الرقيق هي مسألة شرقية وغربية في آن واحد، ذات ارتباط وثيق بتجارة الصحراء والتجارة البحرية أو بجزء منها [٤٢]. ففي نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر تعالت الأصوات الأوربية المطالبة بإلغاء تجارة الرق، وربما كان ذلك بتأثير الثورة الفرنسية، إذ أثارت الإبادة الجماعية التي تعرضت لها القارة السمراء استياء قادة الفكر وحملة المبادئ الإنسانية ومن بينهم فولتير، لذا أصدرت الجمعية الوطنية الفرنسية في عام ١٧٩٤ تشريعاً نص على إلغاء تجارة الرقيق، لكن سرعان ما ألغاه نابليون بشرائه للعبيد من السوق المصرية لرفد جيشه في مصر[٤٣]، إلا أن من الثابت أن بريطانيا هي أول من اضطلع بهذا العبء الإنساني دون غيرها من الأمم ، اذ اصدرت في ٢٣ايار (مايو) ١٨٠٦أمراً ملكياً لوضع حد لأعمال النخاسة التي كان يقوم بها بريطانيون ، قبل ان يصبح منع الاسترقاق هدفاً أممياً ويُدرج ضمن مقررات مؤتمر فيينا في عام ١٨١٥، وقبل ان تُلزم بريطانيا الدول المشتركة فيه بتوحيد جهودها لإلغاء "**تجارة بغيضة تدينها بشدة قوانين الدين والطبيعة**"[٤٤]، وبذلك كسبت الأمة البريطانية بهذا الانجاز شرفاً لا يدانيه شرف.

ولعل من المناسب القول ان الإجراء البريطاني بمحاربة تجارة الرقيق حتمته عوامل داخلية وخارجية افرزها تطور المجتمع البريطاني، منها انهيار نظم العصور الوسطى الإقطاعية وانتقاله إلى المراحل الرأسمالية في وقت مبكر، وتحول الأرياف إلى مراعي لتربية الأغنام من أجل أصوافها لإمداد الصناعة البيتية بالمادة الأولية فيما صار يعرف بـ(حركة التسييج)، التي رافقها نزوح هائل للفلاحين الأقنان الذين انتفت الحاجة إليهم في الأرياف إلى أطراف المدن وتحولهم إلى أيادي عاملة رخيصة ، وربما كان بعضهم في حالة بطالة . لذا كانت بريطانيا تعاني من وفرة سكانية سهلت عليها استيطان أمريكا الشمالية واستراليا اللتين أصبحتا الملاذ المناسب للأعداد المتزايدة من النازحين من الأرياف[٤٥]، بينما كانت الحاجة إلى السكان قاسماً مشتركًا بين كل من الولايات المتحدة بعد استقلالها وفرنسا والبرتغال وربما هولندا واسبانيا لاستيطان مستعمراتها، ويمكن القول ان التشريع البريطاني حمل في طياته توجيه ضربة لمصالح هذه الدول، لاسيما للولايات المتحدة التي حصلت على استقلالها عن بريطانيا عنوة .

ولم تلتزم بقرار الحظر من مجموع الدول الثمان التي وقَعت على ملحق معاهدة فيينا في حزيران (يونيو) ١٨١٥ الا تلك الدول التي ليست لها مستعمرات وليست بها حاجة الى الرقيق كالسويد والنمسا وروسيا ، وظلت هذه التجارة الممسوخة تمارس في الخفاء على نطاق واسع[٤٦]، وعلى الرغم من الإخلاص الذي رافق دعوات القضاء على تجارة الرقيق، إلا أنها كانت لا تخلو من أهداف بريطانية خالصة منها : انها كانت تهدف إلى إحلال منتجاتها وسلعها الصناعية

محلها أينما وجدت ذلك ملائماً ، والذي ربما يمَكنها لاحقاً من استعمار الأقاليم التي تقع في دائرة نفوذها التجاري، عندها ستكون أحوج إلى بقاء القوى العاملة في أفريقيا ذاتها(٤٧) .

هيأت هذه الخيارات لبريطانيا شرعية التدخل في شؤون الدول الأخرى تحت واجهة محاربة الرقيق بكونها الدولة التي تمتلك الأسطول الأقوى في العالم آنذاك ، وبالتالي فأنها الدولة المهيأة لمتابعة مسألة التحريم وفرضه بالقوة على الدول الأخرى إذا استلزم الأمر ، كما فعلت مع البرازيل عندما فرضت عليها المصادقة على (معاهدة تحريم تجارة الرقيق) في عام ١٨٢٦ (٤٨) ، وتهيأ لها أيضاً حق إيقاف سفن الدول وتفتيشها بذريعة البحث عن الرقيق ومتابعة تحريم المتاجرة بهم، وهو حق مكَن بريطانيا من أحكام سيطرتها على البحار في ذروة المنافسة الاستعمارية بين الدول، وفي عام ١٨١٤ أقر مؤتمر فيينا لبريطانيا امتلاكها لجزيرة مالطا ذات الموقع المتميز قبالة الشاطئ الشمالي لأفريقيا، وفي الوقت نفسه تلقت تكليفاً من الدول المؤتمرة بأن يفرض الأسطول البريطاني هيمنته على البحر المتوسط ومراقبة بلدان شمال أفريقيا، وان يمنع بالقوة استرقاق المسيحيين والقضاء على القرصنة التي لم تعد ملائمة لتوجهات الدول المحيطة به [البحر] اقتصادياً وسياسياً. لذا ألزم اللورد اكسماوث (Lord Exmouth) الباي التونسي في ١٧نيسان (ابريل) ١٨١٦ التعامل مع أسرى القرصنة الأوربيين على أنهم أسرى حرب وليسوا رقيقاً(٤٩). وألزم يوسف باشا القرمانلي في ٢٧من الشهر نفسه ١٨١٦بتوقيع تصريح مماثل لما فرضه على الباي التونسي ، وإطلاق سراح خمسمائة وتسعين أسيراً أوربياً (٥٠)، وفرض على الداي الجزائري أمراً مشابهاً لما فرضه على الآخرين في ٢٢ آب من العام ذاته. وبناءً عليه صدر عن (مؤتمر أكس لاشابل) في عام ١٨١٩ بيان اكدوا فيه أنه لم يعد الأسرى الأوربيون يعاملون معاملة العبيد بل أسرى حرب(٥١).

ويبدو أن حكومة طرابلس لم تلتزم التزاما صارماً بهذا التعهد وتكرر بعد ذلك استرقاق المسيحيين، ولم تجد وساطة الباب العالي نفعاً لإطلاق سراح سفينة ألمانية تابعة لميناء هامبورغ قبل أن يستوفي الباشا الذي كان دائم الحاجة للأموال، ما يقابل ذلك ولم يرتدع عن ممارسة القرصنة قبل تعيين جون هانمر وارنگتون (H.Warrington) قنصلاً عاماً للحكومة البريطانية في طرابلس في عام ١٨١٤(٥٢).

اتصف جون وارنگتون بحنكته وحسن تصرفاته وكياسته ، مما جعله محط ثقة والي طرابلس وبعض الدول الأخرى التي أصبح يمثلها في هذه الولاية مثل مملكة الصقليتين وسردينيا والبرتغال وهولندا(٥٣)، وكان تعيينه نقطة تحول في السياسة الخارجية البريطانية إزاء طرابلس : المدينة شديدة الأهمية في نهاية أحد أهم الطرق الصحراوية وأكثرها فاعليةً وريعاً اقتصادياً، وبقي يمسك بخيوط السياسة في هذا الطرف من الدولة العثمانية لما يربو على ثلاثين عاما في ظل "**الصداقة الوفية والتجارة الحرة**"(٥٤).

نجح وارنگتون بهذه الصفات بفرض ما كان يريده على يوسف القرمانلي بإرغامه على التخلي عن استرقاق المسيحيين كخطوة أولى نحو الإقلاع عن تجارة الرقيق الأفريقي بقوله : "**إني لأتساءل إلى متى ستسمح بريطانيا بهذه التجارة** ؟"(٥٥)، ونجح في إدارة صراع بلاده الاستعماري ضد فرنسا الصناعية، التي كانت في هذه المدة تسعى حثيثاً إلى تثبيت أقدامها في أقاليم جنوب الصحراء، بتوطيد علاقته بيوسف باشا القرمانلي الذي كان يعتقد ، ولعله على حق، بقدرة الحكومة البريطانية على تزويده بالأموال مقابل دعمه لمخططاتها في الصحراء والأقاليم الواقعة إلى الجنوب منها (٥٦) .

لذا استخدم القنصل البريطاني نفوذه وتأثيره وتلويحه بالمال ليوسف القرمانلي والمحيطين من حوله من أجل عدم السماح لسفن حمل الرقيق (الزناجات) بالرسو في ميناء طرابلس وبنغازي ودرنة، وتصفية هذه التجارة في أراضي الولاية في مدى عشر سنوات، مقابل تعويض مالي يتراوح بين ثلاثين ألف وستين ألف جنيه سنوياً ابتداءً من عام ١٨٢٣، عن الخسائر

التـي يمكـن أن تـنجم عـن انقطـاع هـذه التجـارة ، وتشـجيع الباشـا علـى رفـع التعريفـة الجمركيـة مـن ٣% إلـى ٦% علـى البضـائع والسـلع الداخلـة فـي التبـادل التجـاري الذاهبـة والقادمـة إلـى الولايـة[٥٧]، إلا أن الحكومـة البريطانيـة، وانطلاقًا مـن اعتقادها بعدم قدرة الباشا أو رغبته في إنهاء هذه التجارة المتأصلة الشديدة الأهمية في اقتصاديات الولاية ، وانسجاماً مع رغبتها فـي عدم الاصـطدام بالدولـة العثمانيـة وفرنسا من أجل الحد مـن تجـارة الرقيـق فـي هذا الوقت، رفضت تنفيذ هذا العرض واسقط بيد الباشا ومن ورائه القنصل [٥٨].

ولـم تكـن طـرق الصـحراء ومـا تكتنفهـا مـن تجـارة وارباـح بعيـدة عـن أطمـاع الفرنسيين الـذين لـم يخفـوا اهتمـامهم بإيالـة طرابلس ومدينة بنغازي لكونهما الطريق الأقصر بين بلدان أوربا وأقاليم ماوراء الصحراء . وعلى الرغم من مقاومة قنصل بريطانيـا العـام وارنكتـون وتصـديه للنفـوذ الفرنسـي، إلا أن الـرحلات والبعثـات الاستكشـافية الفرنسـية تحركـت مـن طـرابلس وبنغـازي والإسـكندرية والقـاهرة لدراسـة مراكـز التجـارة الصـحراوية الغامضـة فـي فـزان . وابتـدأ جـان ديمـون بـاكو(Jean Daimoun Bacouet) في تشرين الثاني (نوفمبر)١٨٢٤ رحلته من الإسكندرية مبعوثاً من (الجمعية الجغرافية الفرنسية) من طريق السلوم إلـى درنـة ومنهـا إلـى أجدابيا ثم إلـى الجنوب حيث أوجلـة وجالو ومنهـا إلـى الإسكندرية من طريق واحـة سيوة [٥٩].

وأجبر الأميرال روزاميل (Rosamel) في ١١آب (أغسطس)١٨٣٠، أي بعد مرور أكثر من شهر على نزولهم في الجزائر، قائد الأسطول الفرنسي يوسف باشا على توقيع اتفاق لم يكن في صالحه البتة تعهد فيه الأخير بالإقلاع عن القرصـنة وفـتح مـوانئ الإيالـة أمـام سـفن الـدول الأوربيـة ، وحـق هـذه الـدول بتعيـين ممثليهـا التجـاريين فـي مـدنها وممارسـة التجارة فيها شريطة أن تدفع التعريفة الجمركية[٦٠]. وسارت فرنسا في هذه المعاهدة على خطى بريطانيا في عام ١٨١٦ في التعامل مع يوسف القرمانلي في ارغامه على التخلي عن القرصنة لانها رأت نفسها بعد احتلالها للجزائر معنية بمتابعة هذا الأمر [٦١] .

ويبدو أن مناهضة القرصنة إحدى وسائل الدول الأوربية للتدخل في شؤون الإيالة ، شانها في ذلك شأن بريطانيا التي اتخذت مـن مناهضـة تجـارة الرقيـق والقرصـنة فرصـة للتـدخل فـي شـؤون أقـاليم الدولـة العثمانيـة الداخليـة ، وهـو مبـدأ كـان يتناقض مع سياستها التي سارت عليها طيلة القرن التاسع عشر الرامية إلى الحفاظ على أقاليم هذه الدولة ، ذلك أن حرمان هذه الأقاليم من العائدات الاقتصادية الضخمة المتأتية عنهما ، دون تعويض معقول سيلحق بالغ الأذى بها، لاسيما بإيالة طرابلس[٦٢].

أدت التعهدات التي فُرضت على باشا طرابلس إلى حرمانه من ايرادات مالية ضخمة كانت تدرها عليه القرصنة واسترقاق المسيحيين والمتاجرة بهم ، مما دفعه ازاء الإنفاق البذخي العالي إلى الانغماس في التجارة البحرية ثم اللجوء إلى الاستدانة من التجار والقناصل الأوربيين، في ظل عدم قدرته على الإيفاء، لذا صار يقدم بطاقات أو تذاكر سداد لتلك الـديون علـى المحاصـيل التجاريـة فـي برقـة مثـل الأصـواف والزيـوت والملـح تحـت ضـغط القناصـل البريطـانيين والفرنسـيين والايطاليين ونوابهم في بنغازي ودرنة ومن ورائهم حكوماتهم . ومن بين نواب القناصل الذين كان لهم نشاط تجاري ملحوظ في التجارة البحرية للإيالة في بنغازي هو أونريكو روسوني (Enrico Rossini) نائب قنصل توسكانيا وجواني روسوني (Johanne Rossini)، وهو في الوقت نفسه رئيساً للغرفة التجارية التوسكانية في بنغازي، فعمل هذا على تنظيم التجارة بين ميناء لوفورنو وبنغازي وتزويدهما بالبضائع المطلوبة في أسواقهما ، فمن خلال إحدى الدراسات حول تجارة مدينة بنغازي مع لوفورنو، يمكن تقدير البضائع التي صدَرت في المدة (١٨٢٧–١٨٢٨) ودخلت تحت إشرافه بما قيمته ٢,٤٠٠ دولار، في حين تقدر قيمة البضائع التي صدّرها روسوني من بنغازي إلى لوفورنو بـ ١٣,٦٥٠ دولاراً[٦٣].

وانخرط قنصل توسكانيا جواني روسوني في ممارسة ذلك النشاط التجاري إذ تشير إحدى الوثائق إلى أن يوسف باشا القرمانلي كان يشتري منه البضائع التي يستوردها، وعندما عجز الباشا عن تسديد ديونه أحاله إلى نظام البطاقات، وبلغت المبالغ المالية المستحقة عليه لنائب القنصل سنة ١٨٣٠ بحدود ١٦،١٤٧ ريال دورو وهو مبلغ كبير ، ونظير ذلك قام يوسف باشا بمنح جواني روسوني بطائق يتحصل بموجبها من مدينتي بنغازي ودرنة على ٦٠٥ قنطار صوف و ١،٠٨٢ قنطار سمن ومبلغ نقدي بقيمة ٧٤٣ ريال دورو، فضلاً عن هذا ، صار جواني روسوني يُشرف على الصفقات التجارية التي يقوم بها رعايا توسكانيا، ففي سنة ١٨٣٤وقّع جواني على صفقة تجارية مع التاجر سالمون امبروزي (Salmon Ambrose) بتصدير كميات من زيت الزيتون والصوف والجلود والسمن إلى توسكانيا(٦٤). وأفادت الوثائق أن نائب قنصل نابولي في درنة السيد بيترو كاروانا (Petro Carwana) تاجَر في البارود، وأودت هذه التجارة بحياته في نهاية المطاف عندما انفجر البارود في بيته أثناء قيامه ببيعه لأحد المواطنين(٦٥).

ومما يلاحظ من هذا العرض أن عمل هؤلاء القناصل لم يقتصر على رعاية النشاط التجاري وتذليل العقبات أمامه ورعاية مصالح رعايا دولهم، بل تجاوز ذلك إلى حد المشاركة في ذلك النشاط والتغلغل في الحياة الاقتصادية للإيالة ومحاولة السيطرة على أحد أهم مصادر الدخل بها، وكانت تلك المشاركة تتم إما من طريق حكوماتهم كقنصل نابولي العمل لحسابه الخاص كما فعل القنصل البريطاني ونائبه في درنة، كما أن معظم معاملات هؤلاء القناصل التجارية باستثناء قنصل بريطانيا كانت تتم مع بلدانهم، ولم يقتصر الأمر بهؤلاء القناصل على حد مزاولة التجارة، بل منهم من كبّل الإيالة بمجموعة من المعاهدات أو الكمبيالات وأجبر السلطة السياسية في إيالة طرابلس على دفع ثمن البضائع التي سبق أن اشتراها للحكام القرمانليين بأسعار مضاعفة عن طريق الأرباح المركبة التي وصلت إلى ١٢،٥%، وأدت هذه المعاهدات في نهاية الأمر إلى تغلغل رأس المال الأوروبي في الإيالة، وتطورت القضية من مجرد سداد ديون بين الباشا وبعض التجار حتى وصلت إلى أن تكون قضية سياسية ومعاهدات وكمبيالات والسيطرة على إنتاج مدينتي بنغازي ودرنة من الصوف والسمن والجلود(٦٦) .

المبحث الثالث: وتائر تصدير واستيراد السلع والبضائع من الإقليم عن طريق البحر في عهد يوسف القرمانلي:

صدَرت الإيالة العديد من شحنات الحبوب إلى بلاد المغرب في سنة ١٧٩٧ وصدَرت شحنات من القمح إلى مالطا في العام التالي (٦٧). ويبدو أن سبب عجز الإيالة عن تصدير الحبوب في عام ١٨١٢يعود إلى قيام ثورة في بنغازي، التي تعد من أهم مناطق زراعة الحبوب في الإيالة ، إذ عرقلت تلك الاضطرابات الحركة التجارية وتسببت في تقليل التصدير إلى الخارج(٦٨).

وتفشى الطاعون في عام ١٨٢٠ وحل الجفاف والقحط في مدينة درنة والمناطق المجاورة، اذ وصل فيروس الوباء للمدينة عن طريق إحدى السفن التي أبحرت من ميناء الإسكندرية، لذلك صارت المدينة بحاجة ماسة للرفد السريع . وشهدت سنة ١٨٢٧ تصدير شحنات من القمح والشعير عبر بنغازي إلى جزيرتي كريت ومالطا، وقد بلغت الكمية المصدرة لبريطانيا في تلك السنة عشرة آلاف كيلة(٦٩). وبلغت كميات الحبوب المصدرة من بنغازي إلى أزمير ثلاثة آلاف كيلة من الشعير ومائتي كيلة من القمح خلال سنة ١٨٢٩، وبلغ قيمة ما تم صُدّر لعدة دول أوروبية من الحبوب في تلك السنة ١٧٠،٩٦٠ دولاراً، وغادرت ميناء بنغازي ثلاثة مراكب من نوع "سكونة" محملة بالقمح والشعير إلى طرابلس وذلك في سنة ١٨٣٣(٧٠).

احتلت المواشي (الحية) المرتبة الثانية في صادرات الإيالة بعد الحبوب من حيث الأهمية، إذ اشتهرت برقة بكثرة ما يوجد فيها من المواشي من الغنم والبقر والإبل. وكانت تصدر إلى مالطا وفرنسا والدويلات الايطالية والدولة العثمانية، وكانت

لتربية الاغنام أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية لما تدره من أرباح مالية طائلة في الايالة والمراعي الجيدة والكفوءة التي تساعد على القيام بهذه المشاريع، فقد صدَرت برقة بحراً أعداداً من الغنم بلغت ١١٠رأساً إلى مصر في سنة ١٧٧٨(٧١). وصّدر (عبد الله بن حسين الحداد) من بنغازي إلى مالطا ثمانين ثوراً في العام ١٨٠٢ (٧٢)، وصدّرت أعداد من الأبقار إلى جزيرة مالطا في عام ١٨٠٣، وبلغ مجموع ما صدَرته الايالة إلى مالطا سنة ١٨٠٥ ثلاثمائة وخمسين بقرة وألف رأس من الغنم وثلاثة وخمسين بغلاً وخمسة وثلاثين حصاناً (٧٣).

ومما يلاحظ ازدياد وتائر تصدير الحيوانات الحية في مطلع القرن التاسع عشر نتيجة انشغال أوربا في حروب الثورة الفرنسية ونابليون واتخاذ الجزيرة مقراً للأسطول البريطاني في البحر المتوسط . وكان لمعاهدة عام ١٧٥١ التي عقدت بين طرابلس الغرب وبريطانيا أثرٌ واضح في العلاقات بين الإيالة والحكومة البريطانية في مالطا. ففي عام ١٨٠٦م بلغت الأغنام المصدرة من الإيالة إلى الجزيرة ٦٨٩ رأساً. وفي سنة ١٨٠٧ وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الضريبة التي تدفع في طرابلس او بنغازي التي تصل إلى ١٧,٥ دولاراً للرأس الواحد، إلا أن ارتفاع أسعار بيعها في مالطا بمبلغ ضعف التكاليف أصبحت أعداد المصدر منها تزداد بشكل مطّرد فبلغت بين عامي ١٨٠٧ و١٨٠٨ حوالي ١،٣٩٦ رأساً، وبلغت أعداد الحيوانات المصدرة إليها في عام ١٨٠٩ حوالي١،٩٠١ ثوراً و٧٦٨ رأساً من الغنم و٣٦ حصاناً و١٣ بغلاً، وفي السنة التالية (١٨١٠) صدر ثلاثة آلاف حيوان إليها من مختلف الأنواع . وفي السنة اللاحقة (١٨١١) بلغ سعر الرأس الواحد من الماشية في طرابلس ١٨ دولاراً ، وفي حين بيع في مالطا بـ ٤٠ دولاراً. وصَدرت الإيالة ٤٠٠ رأس من الأغنام سنة ١٨١٣(٧٤)، واستمرت طرابلس في تصدير أعداد من الأبقار إلى مالطا في عام ١٨٢٥، واستمر تصدير الأبقار والاغنام إلى مالطا بين عامي ١٨٣٢ و١٨٣٣ ، وصدَرت طرابلس أعداداً من الخيول بلغت ثلاثة آلاف حصان في سنة ١٨٣٥ (٧٥)، وصدَر إقليما طرابلس وبرقة الماشية إلى مصر، ففي سنة ١٨٠٠ صدّر التاجر (خليفة الجبالي) عشراً من الأبل إلى مصر ، وفي السنة نفسها صدَرت بنغازي ودرنة كميات من السمن والعسل والشمع إلى مصر ايضا اذ كانت تعبأ في عبوات مختلفة منها الطلوم وسعته ٢٥ أقة وثمنه كان يصل إلى ٧٠٠ نصف فضة في مصر أي أن سعر الأقة الواحدة كان بـ ٢٨ نصف فضة تقريباً(٧٦). وفي سنة ١٨١٧، ولما لم تعد أعداد الثروة الحيوانية كافية أو أن أسعارها لم تكن مناسبة للتصدير، عمد التجار في عام ١٨١٨ إلى جلب الأغنام من السودان الغربي من أجل إعادة تصديرها إلى مصر، إذ بلغ ثمن الرأس ٣٠ دولاراً ، وبلغت أعداد الماشية المصدرة إلى مصر سنوياً قرابة أربعة وثلاثين ألف رأس، غير أنَّ الأعداد التقديرية قد تزيد عن ذلك أو تقل في ظل اعتبارات كثيرة مثل أوقات الحاجة الشديدة في مصر او طرابلس لتلك الحيوانات، لاسيما عندما يحل الجفاف أو الوباء في مصر أو طرابلس فيؤثر في الثروة الحيوانية فيتطلب زيادة في الواردات أو خفضها(٧٧)، وقُدرت الأعداد المصدرة من الإقليم وطرابلس سنوياً إلى مصر بما يقترب من ٣٤ ألف رأس من الأغنام و٢٠ ألف من الأبقار فضلاً عن الأعداد الكبيرة غير المحدودة من الإبل التي كان الحجاج والتجار البرقاويون والطرابلسيون يجلبونها معهم كل عام، وربما كانت بعض هذه الأعداد تُصدر من طريق البر، لاسيما الأغنام في السنوات الممرعة لتكون بمنأى عن أعين الوكلاء وجباة الضرائب في الموانئ(٧٨).

وصدَّرت برقة إلى طرابلس في ٧ أيار ١٨٢٧بضائع بلغت قيمتها ٧٠٠ دولاراً، وفي ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٨٢٧ صدَّرت بنغازي إلى لوفورنو ٢٩٤ حصيرة، وكذلك الإسفنج والشمع بقيمة ٣,٦٠٠ دولار، وصدَرت بنغازي القمح إلى جزيرة كريت ومالطا في عام ١٨٢٨م ، صدَّرت بنغازي ايضا إلى طرابلس كمية من المواد الأولية بقيمة ٤٠٠٠ دولار وذلك في ١٧ آذار ١٨٢٨م ، وفي ٢٨ تموز من العام نفسه غادرت ميناء بنغازي مراكب متجهة إلى طرابلس تحمل مواد مصنوعة يدوياً ومواد غذائية بقيمة ٢,٠٠٠ دولار، فضلاً عن الشعير بقيمة ٢,٥٠٠ دولار، وصدَرت بنغازي في العام نفسه القمح

والشعير إلى عدة دول أوروبية بقيمة ١٧٠،٩٦٠ دولاراً[٧٩]، وفي اليوم الرابع من شهر يوليو من عام ١٨٢٩ غادرت بنغازي سفينة قاصدة أزمير محملة بحوالي ثلاثة آلاف كيلة من الشعير ومائتي كيلة من القمح[٨٠] وخمسة وعشرين قنطاراً من السمن[٨١] فضلاً عن ستة ركاب. وفي سنة ١٨٣٣ غادرت ميناء بنغازي ثلاثة مراكب من نوع "سكونة" محملة بالقمح والشعير وماشية (بقر وغنم) متجهة إلى طرابلس[٨٢].

ويعد الملح من أهم السلع التي كانت تدخل بالتجارة ولا تقل أهميته عند السودانيين عن أهمية الذهب [٨٣]، وربما يرى بعضهم أن الملح أهم من الذهب لقيمته الغذائية، ولانعدام وجوده في الأقاليم السودانية ، فإنهم كانوا يستبدلونه بوزنه ذهباً بل صار الملح في بعض الأحيان عملة شرائية، اذ كانوا يقطعونه قطعاً ويقايضون به الأشياء الأخرى، وأصبح ثمن حمل الجمل من الملح يصل إلى ما يعادل ثلاثمائة دينار ، وهو بأسعاره الباهظة لا يقل أهمية عند الأوربيين أيضاً[٨٤] . وكانت مدينة بنغازي تعرف قديماً باسم "**كوية الملح**"[٨٥]، تتوسط ملاحات كبيرة هي (سبخة جليانة، سبخة الكيش، سبخة السلماني وسبخة سيدي يونس)، وتجري عملية انتاجه عن طريق جمع المياه المالحة في أحواض منخفضة عن مستوى سطح الأرض، تحت حرارة الصيف الشديدة، وبفضل قوة الإشعاع والتبخر تتكون بلورات ملحية على وجه الماء، تجمع بعدها على أرض جافة بالقرب منها، وينقل على ظهور الجمال إلى الميناء ليتم شحنه على السفن بواسطة قوارب صغيرة، ويطلق عليها (صنادل) ومقابل ذلك المجهود يحصل العاملون على أجور زهيدة من الباشا[٨٦].

لذا شكَّل الملح المحور الرئيس في صادرات الإيالة، لاسيما من إقليم برقة إذ يفضل سكان دويلات المدن الايطالية الملح البرقاوي على غيره من الأملاح، وذلك لأنها أكثر ملاءمة من غيرها في حفظ اللحوم والأجبان التي تشكل عماد ثروة ميلانو، فضلاً عن منح يوسف باشا القرمانلي حق احتكار تجارة الملح للتجار اليهود خلال العهد القرمانلي أي قبيل العهد العثماني الثاني[٨٧]. وفي سنة ١٨١٣ استورد تاجر يهودي، وكان أحد رعايا بريطانيا ، ٨٠٠ طن من الملح، وكانت هذه الشحنة معفية من الرسوم الجمركية، تعويضاً عن تعرض سفينته للجهاد البحري (القرصنة) بالخطأ. وذكر قنصل فرنسا السنيور مور سنة ١٨٢٠ ان ملاحات زوارة التي أهملت كانت تدر حوالي ألف قرش في العام[٨٨].

وكان السمن الحيواني ينتج في إقليم برقة (بنغازي – الجبل الأخضر– درنة)، بكميات كبيرة، لذا انخفضت أسعاره في الأسواق المحلية، فكان القنطار منه يباع في منطقة درنة بكمية زهيدة من التمر، مما سوغ عملية تصديره إلى خارج الإقليم، لاسيما إلى مصر ، ففي السنوات ١٨٠٠ و١٨١٧و ١٨٢٩ وهي سنوات ممرعة ، صدَرت بنغازي ودرنة كميات من السمن إلى مصر وأزمير إذ بلغت الكمية المصدرة إلى الجهة الأخيرة خمسة وعشرين قنطاراً [٨٩]. وكان الزيت من المواد التي احتكرها يوسف القرمانلي وأجاز تصديرها بموجب نظام التذاكر[٩٠]، سابق الذكر، لسد العجز في ميزانيته الخاوية، فقد منح رعايا توسكانيا في سنة ١٨٣٠ تصاريح تصدير كميات كبيرة من الزيت إلى لوفورنو، وقد أشرف عليها التاجر بليقرنو(Baligrono) وبلغت الكمية المصّدرة ٦٩٧ برميلاً، فضلاً عن التاجر أنف الذكر سلمون إمبروزي الذي قام بتصدير كمية أخرى بلغت ٨٥ برميلاً، فبيع البرميل الواحد في لوفورنو بـ ٦ ريالات دورو، ومن ثم كان مجموع ما تحصّل عليه القنصل التوسكاني جواني روسوني ١,٠٨٢ قنطاراً من الزيت[٩١].

أما بالنسبة لصادرات الجلود فلم تكن أقل أهمية عن ريش النعام، اذ اشتهرت منطقة برقة وبنغازي بإنتاج الجلود نظراً لكثرة ثروتها الحيوانية[٩٢]، وكانت الجلود من مختلف أنواع الحيوانات الأليفة وغير الأليفة ترد إلى الإقليم بكميات كبيرة على شكل حزم كبيرة محملة على الجمال، إذ لجأ التجار إلى استيراده من المناطق الأفريقية وذلك لعدم تمكن الأسواق المحلية من تغطية الطلب الخارجي المتزايد على الجلود سيما جلد الماعز، فكان يرد إلى موانئ الإقليم سنوياً

حوالي ١٣،٠٠٠ كيلو جرام من الجلود، ووصلت قيمتها إلى ٦٠٠،٠٠٠ فرنك فرنسي، ليتم تصديرها إلى الخارج ولاسيما إلى الولايات المتحدة الأمريكية[٩٣]. وفي سنة ١٨٢٧ صدَّرت بنغازي ودرنة كميات كبيرة من جلود الماعز إلى مرسيليا، إذ كان الطلب عليها مرتفعاً جداً[٩٤].

وكانت البندقية ولوفورنو أكثر الدويلات الإيطالية طلباً لتلك الجلود، ففي ٩ حزيران (يونيو) ١٨٢٨م شحنت باخرة محملة بكمية من جلود الماعز، فضلاً عن بضائع أخرى بقيمة ٧،٦٠٠ دولار إلى لوفورنو، التي وصلتها بعد رحلة استغرقت أثنين وعشرين يوماً من ميناء بنغازي، وفي يوم ٣ تموز (يوليو) سنة ١٨٢٧غادر ميناء بنغازي مركب متجهاً إلى لوفورنو فوصل إليها يوم ٢٩ من الشهر نفسه كان يحمل ١٠٥جلد بقر و٧٥ جلد ماعز وبضائع أخرى بقيمة ٣،٣٠٠ دولار، وفي ٢٤ آب ١٨٢٨ شُحنت باخرة أخرى بسلع مختلفة من بينها جلد الماعز أيضاً إلى لوفورنو بقيمة ٢،٢٥٠ دولارا، في عام ١٨٢٩ قلّت كميات جلود الماعز المصدرة إلى لوفورنو، وزادت الكميات المصدرة من تلك الجلود إلى مرسيليا بشكل كبير اذ كان الطلب عليها مرتفعاً جدا[٩٥].

واحتل ريش النعام ايضا مكاناً بارزاً في صادرات برقة خلال تلك السنوات ، وكان التجار يجلبونه من أفريقيا، وبلغت تجارته أوج نشاطها في سنة ١٨٢٤ [٩٦]، وتراوح سعر الريش في الإقليم ما بين ٥٠ إلى ٦٠ دولاراً في سنة ١٨٢٥، ثم انحدرت تلك التجارة بشدة إلى أن وصلت إلى أدنى مستوياتها في سنة ١٨٢٦، وكانت الجهة التي يصَدر إليها الريش عبر موانئ الإقليم هي (ليفورنو)، ويعاد تصديره بعد ذلك إلى بريطانيا[٩٧]. ويبدو أن السبب وراء ذلك الانحدار في تجارة ريش النعام هو انعدام الأمن على الطرق الصحراوية وهو ما يفسر تعرض إحدى القوافل لهجوم قبائل الطوارق عام ١٨٢٦[٩٨]. وانتعشت تلك التجارة في السنوات اللاحقة لتلاشي أسباب تراجعها في السنوات السابقة، ففي شهري أيار وآب من عام ١٨٢٨صدَر التجار شحنتين عبر ميناء بنغازي ، وصدَرت خمس شحنات أخرى من ريش النعام عبر ميناء بنغازي إلى ليفورنو في عام ١٨٣٠[٩٩]، وفي عام ١٨٣١ قام نائب القنصل الفرنسي هنريكو روسوني بمدينة بنغازي بشحن كمية من ريش النعام الأبيض إلى طرابلس كان اشتراها من أسواق بنغازي ودرنة[١٠٠].

واشتملت واردات الإقليم من الدويلات الإيطالية قبيل هذه المدة على : الحبوب والمواد الغذائية والمنسوجات والأدوية والخمور والمصنوعات اليدوية والفحم ، وتصدر القمح والشعير قائمة الواردات البرقاوية في بلد يعد الإنتاج الزراعي أحد سماته الاقتصادية، وذلك لأن هذين المحصولين كانا يتوقفان على سقوط الأمطار من عدمه وعلى الاستقرار السياسي، لذا كانت برقة بحاجة ماسة في معظم الأحيان لسد النقص في الأسواق المحلية من الحبوب لاسيما في سنوات الجفاف والقحط، ففي ١٧ كانون الأول(ديسمبر) ١٧٩٤ وصلت كمية مقدارها ٤٣٧ أردباً من القمح وكمية من الأرز من ميناء الإسكندرية إلى ميناء درنة[١٠١]، ثم استمر تصدير القمح إلى منطقة بنغازي إذ سجل ذلك الرحالة الألماني فردريك هورنمان (F. Hornamann) عند مروره بمنطقة بنغازي فذكر أنها منطقة كان القمح يزرع فيها بكميات أقل من حاجة السكان لذا فإن اعتمادهم أصبح منصباً على ما تصحبه القوافل من الغلال المصرية[١٠٢]، وورَد الوكيل (أحمد الغربي) العدس سنة ١٨٢١، اذ أرسل منه ما قيمته ٧,٤٤٠ قرشاً رومياً، وأرسل الحنطة والعدس والحِلبة بمقدار ٢,٠٠٠ أردباً إلى الإقليم في سنة ١٨٢٢ [١٠٣].

وأشارت المصادر إلى وصول العديد من المراكب المحّملة بالقمح من لوفورنو نتيجة لموجة الجفاف التي اجتاحت البلاد في سنة ١٨٢٧ فارتفعت أسعار الحبوب، ووصلت قيمة الكيلة الواحدة من القمح إلى ١٢٠،٠٠٠ ريال [١٠٤]. وظلّت الأسعار مرتفعة على الرغم من وصول شحنات كبيرة من القمح، واستمرت الأحوال على ما هو عليه من ٨ آذار(مارس) ١٨٣٠ حتى ٧ تشرين الأول(أكتوبر)١٨٣٠ [١٠٥]، وورَد الوكيل أحمد الغربي في عام ١٨٣٢ عشرة آلاف أردب من القمح

المصري بحراً من الإسكندرية إلى ميناء طبرق[١٠٦]. وفي العام نفسه وصل إلى ميناء بنغازي مركب من نوع سكونة يحمل كمية من القمح والشعير والفول[١٠٧].

وبالرجوع إلى سنة ١٨٢٧ وصلت سفينة إلى ميناء بنغازي قادمة من لوفورنو بتاريخ ٢٨ أيار(مايو) ١٨٢٧تحمل مواد غذائية بقيمة ١،٨٠٠ دولار أسباني، ووصلت للميناء كمية من مواد غذائية بقيمة ١،٥٠٠ دولار قادمة من مدينة طرابلس في السنة والشهر نفسهما ، ورست مرة أخرى في ميناء بنغازي يوم ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) تحمل كمية من مواد مصنوعة يدوياً بقيمة ٧،٠٠٠ دولار، وتوقفت في ميناء بنغازي أربعة شهور وعادت إلى طرابلس في ١٧آذار (مارس)١٨٢٨وهي تحمل مواد أولية بقيمة ٤،٠٠٠ دولار، وفي يوم ٤ أيار(مايو) وصلت من طرابلس كمية الشعير والزيت والجرود (مفردها جرد، وهو عباءات يتدثر بها الرجال شتاءً) بقيمة ١،٤٠٠ دولار. وفي العام نفسه (١٨٢٧) وصلت إلى الميناء كمية من البضائع المصنعة يدوياً وذات أهمية بسيطة وألواح من الرخام بقيمة ٢٨،١٠٠ دولار من الأوروبية، ووصلت كمية من المواد الغذائية قيمتها حوالي ٧٠،٨٥٠ دولاراً قادمة من مالطا، وفي ٧ نيسان من العام نفسه وصلت الى ميناء بنغازي كمية من المواد الغذائية بقيمة ١،٥٠٠ دولار[١٠٨].

ودخلت الميناء كمية من أواني الخزف ومواد مصنوعة يدوياً بتاريخ ٢٨ أيار ١٨٢٧بقيمة ١،٨٠٠ دولار قادمة من لوفورنو، ودخلت إلى بنغازي كمية من المشغولات اليدوية في ٥ آب ١٨٢٧ بقيمة ٦٠٠ دولار، وفي عام ١٨٢٨ وصلت كمية من المشغولات اليدوية من طرابلس بقيمة ١٢ ألف دولار، فضلاً عن جرود وبضائع أخرى بقيمة ٦،٠٠٠ دولار، ودخلت كذلك إلى بنغازي في العام نفسه كمية من البضائع المختلفة من مصنوعات يدوية ورخاما ونحاسا وروما بقيمة ١٢٠،٥٥٠ دولارا[١٠٩].

ويتضح من حمولات السفن القادمة إلى الميناء أن الإقليم كان يستورد جُلّ مستلزماته من المواد الغذائية من لوفورنو دون باقي الدويلات الإيطالية، وذلك لأن أسعار المواد الغذائية في هذه المدينة أقل من باقي الدويلات الإيطالية، وللمكانة التجارية التي احتلها ميناء لوفورنو في التجارة المتوسطة، بالإضافة إلى التسهيلات الجمركية التي مُنحت للتجار وقباطنة السفن بالميناء، إذ أن كلاً من البندقية ونابولي كانتا تضعان قوانين تشدد من حرية التجار الأجانب، وكذلك من شحن السفن الأجنبية للبضائع من موانئها من حيث فرض رسوم وضرائب مرتفعة القيمة على السفن الداخلة والمغادرة للميناء[١١٠].

ومن ناحية أخرى استمرت واردات الإقليم من الدول الأوروبية ودويلات المدن الايطالية فضلاً عن المواد الغذائية لاسيما الحبوب فشملت مواداً اخرى : كالأقمشة العادية والخشنة والورق والخرز في التدفق إلى الإقليم، وبلغت قيمة الواردات من الدويلات الإيطالية لهذه السلع سنة ١٨٣٠ كالآتي: أقمشة عادية بـ ٢٢٥،٠٠٠ كولونات[١١١]، أقمشة خشنة ١٦،٨٠٠ كولونات، خرز ٣٢،٠٠٠ كولونات[١١٢]. وتعود اسباب التوسع في استيراد هذه السلع إلى نشاط حركة إعادة التصدير إلى الممالك الأفريقية جنوب الصحراء ، وانتقال بعض المدن الايطالية إلى التصنيع . أما ماعدا ذلك فقد بقيت القدرة الشرائية متدنية لدى التاجر والمستهلك ، إذا لاحظ القنصل البريطاني السير هانمر وارنگتون هذه الملاحظة اذ أشار إلى "...**أن التجار لدى بيعهم بضاعتهم عليهم أن يتربصوا فترة طويلة لتحصيل أثمانها**.."[١١٣].

وفي الوقت نفسه اهتمت السلطات القرمانلية بعملية ضبط دخول السفن وخروجها ، ودفع الرسوم الجمركية على ما تحمله من سلع، إلا أن العديد من التجار في مدينة درنة تَهَربوا في سنة ١٧٩٣ من دفع الرسوم الجمركية في ميناء بنغازي مما دعا حاكم بنغازي أن يصدر أمراً بالقبض على أي سفينة تخص تجار تلك المدينة، وفعلاً قُبض على سفينة تحمل بضائع

لبعض تجار درنة كانت مبحرة من الإسكندرية إلى طرابلس ولما دهمتها العاصفة احتمت بميناء بنغازي، فأخذ كل ما فيها من أموال وسلع، وزعم الحاكم أن له مال جمرك على تجار درنة[١١٤]. وفي ١٨١٣ وقعت تجاوزات كثير في تزوير جواز عبور السفن، نظراً للتهرب من دفع الرسوم الجمركية، وهو يعد عملاً مألوفا لدى بعض القناصل الأجانب ولاسيما القنصل الإنجليزي في موانئ البحر المتوسط[١١٥].

ولم تشكّل هذه الضريبة أهمية لخزينة الإيالة لأنها صارت تستحصل من السفن التي ترسو في موانئها، وأغلب تلك السفن كانت معفاة من تلك الضريبة بموجب معاهدات الامتيازات التجارية التي حصلت عليها الدول الأوروبية من الدولة العثمانية[١١٦]، إلا أنَّ السلطات فرضت في سنة ١٨٠٧ رسوم إرساء على جميع السفن التي تدخل موانئها دون استثناء من ٢ دولار إلى ٥،٥ دولار. وفي سنة ١٨٣٠ بلغ رسم الإرساء خمسة ريالات دورو وريالين آخرين رسم للترخيص. أما في سنة ١٨٣١ فقد دفعت السفن التي خضعت لنظام الحجر الصحي سنتاً . فضلاً عن دفع خمسة ريالات دورو مقابل الإفراج والترخيص بالإبحار. وفي شهر تشرين(نوفمبر) سنة ١٨٣٣ فرض ميناءا البمبة وطبرق رسم دخول على كل سفينة أوروبية ترسو في خليجيهم قدرها ٢٥ تالاري[١١٧].

وقام الولاة القرمانليون بفرض رسوم جمركية على البضائع الصادرة والواردة من إقليم برقة وإليه ، وكانت الاتفاقيات التي تعقد مع الدول الأخرى هي المحددة لفئات تلك الرسوم ، التي بلغت في مجموعها في عهد يوسف باشا القرمانلي ٥٠ ألف قرش سنوياً[١١٨]، إلا أن الإيراد المتحصل من أعمال القرصنة (الجهاد البحري) ظل هو الأعلى، اذ بلغ أحياناً مائة وثمانين ألف دوكات سنوياً[١١٩] ، فضلاً عن الأموال المتحصلة من عوائد بيع الرقيق والبضائع والسفن المصادرة. وكان حكام الإيالة يرسلون إلى السلطان العثماني خراجاً سنوياً يصل إلى ٥ آلاف سكودو[١٢٠]، وهدايا ثمينة أخرى إلى الصدر الأعظم والوزراء وذلك من إيرادات الضرائب البحرية المختلفة التي كانت تعود على حكام الإيالة بأموال كثيرة ؛ وكان للتغيير المستمر للحكام أثره السلبي في استقرار أحوال الإيالة، وهو ما تسبب في الخرق المستمر لتلك الاتفاقيات في كل مرة يتولى فيها حاكم جديد مما جعل الدول الأوروبية ترسل أساطيلها لضرب بنغازي وطرابلس، وتعرضت طرابلس للقصف والتدمير عدة مرات كما لاقت سفنها الحربية والتجارية المصير نفسه [١٢١].

ونظراً لكثرة الأرباح التي كان يحصل عليها مسؤلو الجمارك البحرية بالإقليم فقد تنافس عليها أقارب الباشا والتجار الأغنياء والوزراء، وكانت الرسوم الجمركية تحصل على البضائع المستوردة بواقع ٣% من قيمة البضاعة، وأرادت بريطانيا رفعها إلى ٦% تعويضاً للباشا عن خسائره من جراء توقف القرصنة (الجهاد البحري) دون نجاح يذكر، كما مر بنا سابقاً ، فيما تحددت هذه التعريفة في الاتفاقيات الدولية التي عقدتها برقة والدول الأوروبية فضلاً عن رسوم الجمارك حصّل القرمانليون رسوم على دخول السفن إلى الموانئ بواقع ٢٧ قرشاً عثمانياً عن كل سفينة، وقد وضع يوسف باشا جدولاً جديداً لرسوم الجمارك في عام ١٨١٠ فقد زيدت الرسوم المفروضة على النبيذ والكحول، ووضع رسم جديد على تصدير الحيوانات ورفع الرسوم المفروضة على رسو السفن إلى ٥،٥ دولار أسباني[١٢٢] على كل سفينة[١٢٣].

المبحث الرابع: نظام الاحتكارات التجارية ليوسف القرمانلي :

لقد تنبّه الحكام القرمانليون لأهمية الأرباح التي تحققها التجارة البحرية، لذلك شاركوا في هذا النشاط التجاري ، وإن لم ينغمسوا فيه بصورة مباشرة، إذ لم تسمح لهم مكانتهم السياسية بمزاولة التجارة، لهذا كان لهم مندوبون ووكلاء يمثلونهم في ذلك النشاط، اذ بعث يوسف باشا القرمانلي في ١ أيلول(سبتمبر) ١٨٢٩ التاجر (حاي موشيك) إلى لوفورنو لشراء ٥٠ مدفعاً وعشرة آلاف كرة ذخيرة للبروج الجديدة[١٢٤].

ولجأ الحكام القرمانليون إلى سياسة الاحتكار ،أي احتكار المتاجرة بإحدى السلع، كونها من وسائل السيطرة على الحركة التجارية في الإقليم وجني الأموال، وعلى العموم فإن هذا الأسلوب في التعامل التجاري لم يكن من ابتكار القرمانليين، بل سبقهم إليه عدد من الحكام العثمانيين السابقين كمحمد الساقزلي (١٦٣٢– ١٦٤٩) وعثمان الساقزلي (١٦٤٩-١٦٧٢)، فقد احتكر الأخير كل السلع التي تأتي من البلدان الأوروبية، وكذلك حق المتاجرة مع ممالك جنوب الصحراء، إذ يقول المؤرخ الليبي ابن غلبون عنه في هذا السياق:".. **فلما تمكن اشتدَّ ظلمه ومنع التجار والمسافرين إلى أرض فزان من التجارة في النحاس، والخرز، والكاغد، ونادى ألا يتاجر بذلك أحد غيره، وحجر على الناس شراء السلع المهمة القادمة من البحر، وأقام رجلاً لشرائها، ودفع لرجل مالاً يشتري كل سلعة تأتي من بلاد النصارى وغيرها، ولا يستطيع أحد أن يشتري سلعة من أربابها غيره وهو يبيع لأهل السوق..**"[١٢٥].

هذا وقد صّنف القرمانليون السلع المحتكرة إلى صنفين: الاول صنف احتفظوا بحق المتاجرة به مباشرة عن طريق وكلائهم كما سبقت الإشارة إلى ذلك، أما الصنف الآخر فتم منح حق المتاجرة فيه لأفراد أو دول مقابل مبالغ مالية سنوية، ومن أهم السلع التي احتفظ القرمانليون بحق المتاجرة بها هي: الحبوب، والمواد الغذائية، والخمور في بعض الأحيان، أما النوع الثاني من الاحتكار الذي كان يمنح امتيازاً إلى أفراد أو دول مقابل مبالغ مالية سنوية تمثل في تجارة الملح، اذ مُنح حق استغلاله إلى جمهورية البندقية سنة ١٧٦٤ مقابل مبلغ من المال يُدفع سنوياً، وبعد انتهاء العقد مُنح للأفراد، وفي سنة ١٨٠٦ أصدر يوسف باشا القرمانلي مرسوماً يقضي بضرورة تصدير التمور إلى مالطا من خلال المتعهد الرسمي فقط، وبموجب هذا المرسوم حدد الباشا الجهة التي تصَّدر إليها التمور، ألا وهي مالطا[١٢٦].

وقام الولاة القرمانليون في سنة ١٨٢٧ باحتكار تصدير المواشي والتمور، واستيراد كل ما يلزم الجيش والأسطول والقصر[١٢٧]، وكانت الجلود هي الأخرى ضمن السلع التي احتكر القرمانليون حق شرائها وتصديرها، إلا أنهم منحوا هذا الحق للتجار اليهود، في معظم الأحيان، فمثلاً قام يوسف باشا القرمانلي بمنح التاجر اليهودي (غويلي) وآخر حق احتكار جلد الماعز في سنة ١٨٢٩ ، واحتكر تجارة الحبوب بكافة أنواعها وكذلك كل ما يلزم جيوشه وأسطوله، وفي سنة ١٨٣٢م منُح احتكار الجلد والصابون للتاجر اليهودي (أنجلو) مقابل ٧,٠٠٠ ريال دورو[١٢٨].

فضلاً عن الجلود احتكر يوسف باشا القرمانلي استيراد الحبوب وتصديرها [١٢٩]، وشملت عملية الاحتكار هذه : الزيت والصوف وريش النعام والخمور[١٣٠]، وقد أثَّرت عملية الاحتكار هذه على الاتجاه الذي تصدر إليه السلع المحتكرة، فمثلاً عندما عجز علي باشا القرمانلي عن تسديد الديون المستحقة عليه لفرنسا وبريطانيا، منح هاتين الدولتين حق احتكار مادة الصودا نظير الديون المستحقة عليه، وبمنح علي باشا القرمانلي فرنسا وإنجلترا بالتناوب حق استغلال الصودا حتى أصبحت تجارة تلك المادة وقفاً على هاتين الدولتين. وكان القرمانليون يشترون البضائع التي يوردها الأوروبيون إلى الإقليم ليعيدوا بيعها إلى مواطنيهم بأعلى الأسعار[١٣١]، فبموجب نظام الاحتكار كان على الفلاحين والتجار المحليين بيع سلعهم الزراعية والتجارية إلى الباشا بسعر بخس يحدده هو مسبقاً، ليعيد بيعها للتجار الأجانب بأثمان باهظة، وهذا أدى إلى احتجاج قناصل الدول الأوروبية لاسيما بريطانيا وفرنسا، ومطالبتهم بحرية التجارة[١٣٢]، لجأ يوسف باشا إلى التوسع في الاحتكار التجاري لتعويض العجز في إيرادات الدولة المالية، إذ بلغ دخله من هذه العملية ما لا يزيد عن خمسمائة وخمسين ألف قرش في عام ١٨٢٠، الا انه انفق هذا المبلغ على بلاطه وقليلاً منه على أعمال البر، ولم يتبق لدفع مرتبات الجيش وصيانة التحصينات وأعمال الحكومة سوى مبلغ ٨٣,٠٠٠ ألف قرش[١٣٣]، وهو مبلغ غير كافٍ، لهذا السبب لجأ إلى التوسع في احتكار السلع التجارية.

وقد ركّزت سلطات الإقليم على استيراد المعدات الحربية (الأسلحة والبارود) من مالطا والسويد والدنمارك، اذ وقعت عقداً مع شركة (جوزيبي موسكات) في مالطا لتوفير جميع الاحتياجات الحربية للإقليم، وأرسلت السلطة السياسية في البلاد إلى شركة (هـ . فتام، شيرنج كروس) بلندن عدة طلبات لشراء الأسلحة ومستلزماتها(١٣٤).

وكانت الأسلحة من ضمن المواد التي احتكرت استيرادها السلطات القرمانلية، ومنعت تداولها بين العامة في القرن الثامن عشر، وقد أُكِّد على هذا الحظر في الاتفاقية التي وقعت بين القرمانليين وحكومة نابولي سنة ١٧٤١، فقد نص أحد بنودها: ".. **تعتبر بضائع محظورة: كل الذخيرة، والأسلحة الحربية، ما لم تصدر بشأنها رخصة من الدولتين المتعاقدتين فلا يمكن الاتجار بها أو التوجيه بجلبها أو تصديرها**..". وفي ٢٦ مايو ١٧٧٠ وردّت البندقية مجموعة من المسدسات إلى البلاد، وفي سنة ١٧٩٣ طلب يوسف القرمانلي من قنصل نابولي (جاكو سولير) تزويده بكمية من مسحوق البارود(١٣٥).

وفي الوقت نفسه ازدهرت تجارة العبور (الترانزيت) سنة ١٨٣٠ اذ كانت الأسلحة النارية ترد من أوروبا ليعاد تصديرها للمناطق الأفريقية وجزء من البضائع التي كانت تصل إلى بنغازي بيعت وكان الباقي يرسل إلى طرابلس بحراً(١٣٦).

ودأبت برقة على استيراد سلع أخرى من ليفورنو والبندقية ألا وهي الأدوية والفحم، إذ لم تخلُ سفينة قادمة من تلك الجهة من أدوية أو فحم أو كليهما معاً(١٣٧)، وخلال تلك السنوات تنوعت المبادلات التجارية مع مصر استيراداً وتصديراً فقد استوردت برقة من مصر الأرز والفول والعدس والكمون والقهوة والأقمشة المختلفة والخشب(١٣٨).

وأمام عجزه عن دفع ديونه إلى مستحقيها قام يوسف اقرمانلي بمنح دائنيه بطاقات على منتجات مدينتي بنغازي ودرنة من الصوف الذي لم يكن أقل أهمية عن السلع المجلوبة في قائمة صادرات الإقليم اذ أولته السلطات في الإقليم عناية خاصة، وكان يجبي في أوقات محددة، نظراً لأن موعد جزه يتم في بداية الصيف، لذا فان المتاجرة به أصبحت موسمية (١٣٩)، فضلاً عن جلود الماعز والزيت والسمن، وعلى العموم فإن كمية الصوف التي تقرر منحها لجواني روسوني هي ٦٠٥ قنطار، وبليقرنو ٣,٦٤٩ قنطاراً، وسلمون إمبروزي ١,٤٢٣ قنطاراً، وسعر القنطار حسبما حددته التذكرة أربعة ريالات دورو للقنطار، وبذلك تكون القيمة الإجمالية للصوف ٢٢٧٠٨ريال دورو(١٤٠). وفي ٣ تموز (يوليو)١٨٢٧ صدًرت عبر ميناء بنغازي كمية من الصوف قدّرت بثمانِ وعشرين كبسة إلى لوفورنو ، وقامت السفينة السويدية بلاس (Blas) أيضاً في ٩ آب ١٨٢٨ بشحن كمية من الصوف وبضائع أخرى، بلغت قيمتها ٧,٨٠٠ دولار إلى ميناء لوفورنو(١٤١). وفي ٢٤ آب ١٨٢٨ شحنت السفينة كاترينا (Catrena) المتجهة إلى ميناء لوفورنو من ميناء بنغازي كمية من البضائع اشتملت على حمولة من الصوف قدّرت قيمتها بـ٢،٢٥٠ دولاراً(١٤٢)، وكانت بنغازي مركزاً لجمع الأصواف القادمة من الدواخل وبلغت الكمية المصدرة في عامي ١٨٢٨ – ١٨٢٩ حوالي خمسة عشر الف قنطار بما قيمته مائة ألف قرش أسباني، وصدر الصوف كذلك إلى طرابلس اذ يصنع على هيئة برانيس وسجادات خشنة ويصدر جزء من تلك المنتجات إلى الخارج، قامت عشر سفن في سنة ١٨٣٠ بشحن الصوف إلى ليفورنو فضلاً عن بضائع أخرى(١٤٣).

وشحنت أربع سفن بضائع من إقليم برقة إلى لوفورنو في سنة ١٨٣١ وكان الصوف من بين بضائع حمولتها (١٤٤)، وفي سنة ١٨٣٢ شحن مركب من نوع "بريك" من ميناء بنغازي كمية من الصوف إلى ليفورنو، واستوردت مصر في سنة ١٨٣٤ ٦٠٠ قنطار من الصوف البرقاوي في مركبين عن طريق وكيل مصر في المغرب (محمد بدر الدين) لإدخاله في صناعة الطرابيش(١٤٥).

ومنح يوسف القرمانلي رعايا توسكانيا كمية من المواد الغذائية في سنة ١٨٣٠ اذ قاموا بتصديرها إلى لوفورنو في مقابل الأموال التي كانت لهم عليه ، وتقرر بموجب هذه المعاهدة أن يتحصل التاجر بليقرنو على ٦٩٧ برميل زيت

والتاجر (سلمون إمبروزي) على ٨٥ برميلاً، ثمن البرميل ستة ريالات دورو، وأن يتحصل القنصل جواني روسوني على ١،٠٨٢ قنطار سمن[١٤٦]. وعقدت معاهدة تجارية سنة ١٨٣٤ بين سلمون إمبروزي قنصل توسكانيا تضمنت تصدير هذا التاجر كمية من البضائع من ضمنها الصوف البرقاوي إلى توسكانيا، وبموجب هذه المعاهدة تقرر أن يصدر أمبروزي ٥،٦٧٧ قنطاراً من الصوف إلى توسكانيا سعر القنطار أربعة ريالات دورو، وبذلك يكون ثمن الصوف ٢٧،٧٠٨ريال دورو[١٤٧]، والملاحظ على هذه المعاهدة هو تطابق الكميات والسلع التي في التذكرة الممنوحة لرعايا توسكانيا من يوسف باشا القرمانلي، كما أن التاجر الذي أبرم هذه الصفقة هو نفسه الذي ورد اسمه في التذكرة سنة ١٨٣٠ ، وهو ما يرجح أنه اشترى كل الكمية من باقي التجار ومن القنصل لتصديرها إلى لوفورنو. وفي سنة ١٨٣٠ ازدهرت تجارة العبور (ترانزيت) اذ كانت الأسلحة النارية ترد من أوروبا ليعاد تصديرها للمناطق الأفريقية وجزء من البضائع التي كانت تصل إلى بنغازي تباع وكان الباقي يرسل إلى طرابلس بحراً، وهناك سلع أخرى دأبت برقة على استيرادها من ليفورنو والبندقية ألا وهي الأدوية، والفحم، إذ بالكاد لم تخلُ سفينة قادمة من تلك الجهة إلا وكان على متنها إما أدوية أو فحم أو الاثنان معاً، وفي تلك المدة تنوعت المبادلات التجارية مع مصر استيراداً وتصديراً اذ استوردت برقة من مصر الأرز والفول والعدس والكمون والقهوة والأقمشة المختلفة والخشب[١٤٨].

ولم يلجأ يوسف باشا القرمانلي إلى الاحتكار فقط لمعالجة أزمته المالية بل اتبع سياسة تغيير العملة ونظام البطاقات، في محاولة منه للحد من تفاقم الأزمة المالية التي كان يمر بها، كما أن التجار المحليين لم يكونوا مغيبين تماماً عن الساحة التجارية والسياسية في البلاد، فمن أبرز الشخصيات المحلية التي كان لها دورها الملحوظ في الإقليم سواء على الساحة التجارية أو السياسية "آل الدغيس" و"حسن الفقيه حسن"[١٤٩]، ومن بين السياسات التي اتبعها يوسف باشا القرمانلي لزيادة دخل الإقليم من عوائد الحركة التجارية أنه وضع نظاماً للحجر الصحي في سنة ١٨٣١م وزاد من رسوم دخول السفن والترخيص فأصبح على كل سفينة دفع مبلغ ٥ ريالات دورو كرسم دخول ومبلغ ٢ ريال دورو على الرخصة بالإضافة إلى دفع ٢٣ بارة إلى الحجر الصحي أو (الكرنتينة)[١٥٠] .

ولم تكن الإجراءات التي اتخذها يوسف باشا القرمانلي لزيادة الرسوم الجمركية ورسوم السفن ومنح الرخص وضرائب التصدير كافية، لذا وضع نظاماً جديداً للجمارك تألف من ١٤ فصلاً قصد منه رفع إيرادات الدولة وتنظيم الجمرك[١٥١]، وفي عام ١٨٣٣م أصبحت جميع السفن القادمة من مصر إلى ميناء بنغازي ملزمة بالرسو خارج الميناء في الحجر الصحي وذلك بسبب انتشار وباء الطاعون الذي عصف بتلك البلاد، أما الركاب وطاقم السفن فقد خصصت لهم عيادة الأمراض المعدية في جليانة إلى الشرق من بنغازي لتمضية فترة الحجر الصحي بها فضلا عن تعقيم البريد وتطهيره قبل توزيعه أو تعطيره كما كانوا يقولون[١٥٢].

الخـاتمة

يتضح مما تقدم أن النشاط التجاري البحري في إيالة طرابلس، لاسيما في زمن حكم يوسف باشا القرمانلي ينتمي إلى محيطه في البحر المتوسط ، وهو على أعتاب القرن التاسع عشر كما كان قبله أو بعده، فن هذ النشاط كان نتاجاً لعدة عوامل كانت العوامل الطبيعية من أبرزها، إذ حددت المحاصيل القابلة للتصدير وتلك التي كان الإقليم بحاجة لها أو قادراً على تصديرها لذلك نرى الإقليم مستوردا للحبوب مثل القمح والشعير في أعوام الحاجة والجدب ومصدراً لها في أعوام الخصب والإمراع وكذا الحال بالنسبة للمنتجات الزراعية الأخرى، وكان مستوى التطور العلمي والصناعي محدداً آخر في هذا النشاط، إذ كان الإقليم مستورداً للبضائع والسلع الصناعية ومصدراً لها بكونه حلقة وصل مهمة بين أوربا

الصناعية وأفريقيا التي كانت تنتج بضائع وسلع حكراً عليها . وفي جميع الأحوال والظروف كانت مستويات المعيشة لكل الأطراف عاملاً آخر في تحديد حجم هذا النشاط . مع ملاحظة عدم وجود حد فاصل بين النشاط التجاري الصرف والجهاد البحري (القرصنة) قبل أن تجبر بريطانيا وفرنسا والدول الأوربية يوسف باشا القرمانلي على الإقلاع عن الجهاد البحري واسترقاق المسحيين وتنشيط التجارة الحرة، مقدمة لإلغاء تجارة رثة ومقيتة أخرى هي تجارة الرقيق الأسود مما جعل نشاط الإيالة التجاري جزأً من المسألة الشرقية ، التي كانت احدى الذرائع الغربية لاستعمار أفريقيا،لاسيما الإيالة.

أدى حرمان الباشا من عوائد الجهاد البحري الضخمة إلى الانغماس في النشاط التجاري الصرف لسد حاجته للأموال واللجوء إلى أساليب أخرى كانت كفيلة بإنهاء حكم يوسف القرمانلي وعودة الحكم العثماني المباشر لإيالة طرابلس وإقليم برقة، منها تحويل نحاس مدافع السفن إلى نقود نحاسية قليلة القيمة وإجبار الناس بما في ذلك التجار على قبولها بالقيمة التي يحددها، والاستدانة من التجار لاسيما من التجار الأجانب ومنحهم تذاكر سداد مسحوبة على انتاج إقليم برقة من المحاصيل الزراعية مثل الصوف والسمن والجلود والملح ، وزيادة الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات ورسوم رسو السفن ورسوم الحجز الصحي (الكرنتينة).

هوامش البحث وتعليقاته :

(1) Rosita Forbes , The Secret of The Sahara, Kufara ,,New York, 1921), p. 1;
Evans E.- Pritchard, The Sanusi of Cyrenaica ,(Oxford ,1949), 49 -51;

؛ محمد الريان، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، دار الكندي للنشر، ١٩٩٩م، ص ١٠٧؛ ادريس عبد الصادق رحيل، الادارة البريطانية في برقة ١٩٤٣ ــ ١٩٥١ ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة عمر المختار، كلية الاداب / قسم التاريخ ،٢٠٠٤ ،ص١٨ .

(٢) محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، الطبعة الثالثة ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ، ١٩٨٨، ص ١٠.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٢١.

(٤)الأسطول القرمانلي: ضم أسطولين: الأسطول الأول كان تابعاً للإيالة، وكان رياس البحر الذين يديرون عملياته في البحر المتوسط ضد سفن الدول الأوربية التجارية هم القائمون على قيادته. أما الأسطول الثاني فكان يخص التجار وبعض الأغنياء والمغامرين من البحارة الذين حصلوا على بعض السفن عن طريق شرائها من الباشا أحياناً واتخذوا من القرصنة البحرية حرفة تدر عليهم الأموال الطائلة، وكان هؤلاء يدفعون نسبة من غنائمهم للباشا مقابل استعمال الميناء والحماية التي توفرها الدولة لهم ولسفنهم ، وكان الباشا هو الذي يمنح الرخص لقباطنة السفن للخروج للقرصنة، ولكنه يفرض عليها أيضاً احترام المعاهدات الدولية التي يعقدها مع الدول الأخرى، لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد الهادي أبو عجيلة، النشاط الليبي في البحر المتوسط في عهد الأسرة القرمانلية ١٧١١-١٨٣٥م وأثر على علاقاتها بالدول الأجنبية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ، ١٩٩٧، ، ص ١٣٢؛ نوري عمر الشتيوي، التجارة البحرية في ولاية طرابلس الغرب ١٨٣٥ - ١٩١١، طرابلس ، ٢٠٠٥ ، ص٢١.

(٥) حسن الفقيه حسن ، اليوميات الليبية، تحقيق: محمد الأسطى، عمار جحيدر، الجزء الأول ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ،١٩٨٤، ص ٦٠٨، ٦٣٣؛ كوستانزيو برنيا، طرابلس١٥١٠-١٨٥٠، تعريب :خليفة التليسي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، طرابلس ، ١٩٨٥، ص ٣٠٤؛ كولافولايان ، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا

القرمانلي، ترجمة: عبدالقادر مصطفي المحيشي ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ١٩٨٨، ص ١٤١.

(٦) تريستا: مدينة على البحر الادرياتيكي كانت تابعة للنمسا ثم ضمت لإيطاليا خلال القرن التاسع عشر، للمزيد ينظر: نوري عمر الشتيوي، المصدر السابق، ص ٢٤.

(٧) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٦٠٧ ، ٦٣٦.

(٨) سامح إبراهيم عبدالفتاح، العلاقات بين مصر وطرابلس الغرب في عهد الأسرة القرمانلية، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، (طرابلس، ٢٠٠٨)، ص ٢٢٠.

(٩) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق ، ص ٢٣٢، ٥٥١ ؛ سامح إبراهيم عبد الفتاح، العلاقات بين مصر وطرابلس، ص ٢٢٣.

(١٠) بناء سفن الأسطول: واجه القرمانليون صعوبات في بناء أسطولهم وذلك لقلة الإمكانيات وخاصة الخشب الذي يجلب من الخارج والذي تحمله سفن أوروبية التي منُعت من حمل هذه الأخشاب إلى طرابلس وبالرغم من ذلك تمكن القرمانليون من بناء أسطولهم الجهادي بتوفر تلك الإمكانيات بواسطة عملاء أوروبيين. للمزيد ينظر: مصطفى عبد الله بعيو، دراسات في تاريخ ليبيا ،(الإسكندرية ،١٩٥٣)، ص ١٣٣.

(١١) فرانشيسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تعريب: خليفة محمد التليسي، (طرابلس ، د.ت)، ص ٧٥.

(١٢) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس، (د . م . ت . ط)، وثيقة غير مصنفة (طلب الموافقة علي منح ترخيص لسفينة بنيت في حوض طرابلس).

(١٣) وهو العام الذي فرض فيه اللورد اكسماوث قائد الأسطول البريطاني على يوسف القرمانلي بإنهاء القرصنة .

(١٤) محمد بن عثمان الحشائشي، جلاء الكرب عن طرابلس الغرب، تحقيق: علي مصطفى المصراتي، (بيروت،١٩٦٥)، ص ٧١؛ محمد المبروك المهدوي، المصدر السابق ، ص ٣٢٨؛ حسين مسعود أبو مدينة، الموانئ الليبية، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة ، ١٩٩٥م، ص ١٣٤؛ إنعام محمد سالم شرف الدين، تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي – دراسة في مؤسسات المدينة التجارية ١٧١١-١٨٣٥ ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ، ١٩٩٨، ص ٦٨؛ إبراهيم أحمد المهدوي، مصادر تاريخية ليبية في أرشيف نابولي، مجلة الوثائق التاريخية والمحفوظات، السنة الأولى، العدد الأول – ١٩٨٥م، ص ١٢١.

(١٥) وهبي أحمد البوري، مجتمع بنغازي في الفترة الاستعمار الإيطالي،(بنغازي، ٢٠٠٤)، ص ٦٩، ٧٠.

(١٦) وهم من الأتراك المولدين من زيجات الجنود الانكشاريين والنساء المحليات.

(١٧) عمر علي بن إسماعيل، انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا ١٨٢٧- ١٨٣٥، (القاهرة، ١٩٦٦)، ص ١٧٧؛ كولافولايان، المصدر السابق ، ص ٤٦؛ نوري عمر الشتيوي، المصدرالسابق ، ص٢٢ .

(١٨) (د. م. ت. ط)، وثيقة رقم١٠، ملف ١، بحرية، إنشاء منارة للسفن بمدينة بنغازي.؛ (د. م. ت. ط)، وثيقة رقم ٢٣، ملف٢ ،بحرية.

(19) E. E. Evans – Pritchard , op. cit., p. 54.

(٢٠) سالنامة طرابلس الغرب ١٢٩٤هـ ، مكتبة السرايا الحمراء طرابلس؛ (د . م . ت . ط)، وثيقة رقم ١٠ ، ملف رقم ١، البحرية؛ خليفة محمد الأحول، بحوث ومقالات في مصادر تاريخ ليبيا الحديث، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ٢٠٠٧، ص ٢٨.

(٢١) إنعام محمد سالم شرف الدين، تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي – دراسة في مؤسسات المدينة التجارية ١٧١١–١٨٣٥، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ١٩٩٨م، ص ٦٨.

(22)Fraser, Some Account of the Trade Carried on by the Tripoliline Moors to Ilandport of Africa, Portsmouth,24August1767,F.O.,76/2,f166sq.

(٢٣) أنظر بشأن إنتاج ليبيا من أجل أوربا : الوثيقة الحادية عشرة ، مجموعة عمار جحيدر، المصدر السابق ، ص٢٦؛ F.O. Report of Justin Alvarez from Benghazi , Years 1890,1898, 1902 ;E. G. H. Joffe," Trade and Migration Between Malta and Barbary State 1835-1911" in M.M.Ghanem,S.M.Buru and Keith S.McLachlan, eds.,Planning and Development in modern Libya(Wisbech,Cambridgeshire,England,1985), p.3.

(٢٤) القايق: وهي في الأصل زورق صغير لنقل الركاب ثم تحولت إلى مراكب كبرى، للمزيد ينظر: سامح إبراهيم عبدالفتاح، العلاقات بين مصر وطرابلس الغرب، ص ٢٢٥.

(٢٥) عبد الحميد حامد سليمان، الملاحة النيلية في مصر العثمانية (١٥١٧–١٧٩٨)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠ ، ص ١٨٨.

(٢٦) سامح إبراهيم عبدالفتاح، العلاقات بين مصر وطرابلس، ص ٢٣٠، ٢٧٠

(٢٧) سامح إبراهيم عبد الفتاح، العلاقات التجارية بين مصر وولايات المغرب العثمانية، (طرابلس ، ٢٠٠٨)، ص ١٦٦.

(٢٨) تنافست القنصليتان الإنكليزية والإيطالية على حمايته الجالية المالطية في ليبيا وأخيراً تمكن الإنجليز من فرض حمايتهم عليهم، وأصبحت الجالية المالطية تابعة لهم، للمزيد ينظر، الآنسة توللي، عشر سنوات في بلاط طرابلس ، ترجمة عمر الديراوي أبو حجلة، مكتبة الفرجاني، طرابلس ، د.ت، ص ٢١١، ٣١٩؛ خليفة محمد الأحول، الجاليات الأجنبية في ليبيا ١٨٣٥–١٩٥٠، المجتمع الليبي ١٨٣٥–١٩٥٠ أعمال الندوة العلمية الثامنة التي عقدت في الفترة من ٢٦–٢٧أيلول(سبتمبر) ٢٠٠٠، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ،٢٠٠٥، ص ١٧٣؛ كالو جيرو بيازا، "إحصاءات عن تجارة بنغازي"، مجلة البحوث التاريخية، العدد ١، لسنة ١٩٩٩، ص ٢٠، ٢١.

(٢٩) كالو جيرو بيازا، المصدر السابق، ص ١٨ـ ٢١.

(٣٠) يبدو أن سنوات ١٨٢٧ و ١٨٢٨ و١٨٣٢من السنوات التي توفرت فيها معطيات احصائية، لذا سيتكرر ذكرها.

(٣١) كالو جيرو بيازا، المصدر السابق ، ص١٩ـ ٢١.

(٣٢) خانية: تقع في جزيرة كريت. للمزيد ينظر: إسماعيل سرهنك، حقائق الأخبار عن دول البحار، الجزء الأول، المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية، القاهرة، ١٣١٢هـ، ص ٤٦٨.

(٣٣) كالو جيرو بيازا، المصدر السابق، ص ١٧ـ ١٩، ٢١.

(٣٤) كوستانزو برنيا، المصدر السابق، ص ١٥٦ ؛ أتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى ١٩١١، ترجمة: خليفة محمد التليسي، الطبعة الثانية ،(بيروت ،١٩٧٤) ، ص ٣٠١.

(٣٥) أتوري روسي، المصدر السابق، ص ٣٠١، ٣٧٥.

(٣٦) تعليمات وزارة خارجية نابولي لقناصلها في إيالة طرابلس الغرب بتاريخ ١٨٢٨/٩/١٨م، معاهدة الصلح بين البندقية وإيالة طرابلس. نقلاً عن: جورجو كابوفين، طرابلس والبندقية في القرن الثامن عشر، ترجمة: عبد السلام مصطفي باش أمام، (طرابلس، ١٩٨٨)، ص ٢٧٧، ٢٨٣ ؛ ياسمينة مصباح محمد، دور القنصليات والممثليات الأجنبية في إيالة طرابلس الغرب في العهد القرمانلي١٧١١-١٨٣٥رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة عمر المختار، ٢٠٠٣، ص ٨٠.

(٣٧) مركز جهاد الليبيين، طرابلس (م. ج. ل. ط)، تقرير مرفوع من وزارة الخارجية إلى ملك نابولي بتاريخ ١٧٤٠/٨/٢٢.

(٣٨) مركز جهاد الليبيين ،طرابلس، (م. ج. ل. ط)، رسالة من قنصل نابولي في إيالة طرابلس إلى وزير الدولة لشؤون الخارجية في نابولي عن حركة مينائي بنغازي وطرابلس، بتاريخ ١٧٤٦م.

(٣٩) كوستانزيو برنيا، المصدر السابق ، ص ٢٢١، ٢٢٨ـ ٢٢٩.

(٤٠) نقلا عن : جان كلود زليتنر ، طرابلس ملتقى اوربا وبلدان وسط افريقيا ١٥٠٠-١٧٩٥، ترجمة : جاد الله عزوز الطلحي، (مصراتة ،٢٠٠١)، ص٣٨٣-٣٨٤.

(٤١) ظهر مصطلح المسألة الشرقية للمرة الاولى في مؤتمر فيرونا في عام ١٨٢٠، ومعناه اهتمام الدول الغربية بممتلكات الدولة العثمانية والاسراع بطردها من اوربا، لذا هي مسألة غربية وليست شرقية.

(٤٢)عن النشاط البريطاني في مكافحة الرقيق والقرصنة في الخليج العربي ينظر جاسم محمد شطب ،"النفوذ البريطاني وتجارة الرقيق في الخليج العربي في القرن التاسع عشر"، مجلة البحوث التاريخية، (طرابلس ، يوليو ٢٠٠٤)، ص٣٣-٤٧.

(٤٣) جوزيف كي زيربو، تاريخ أفريقيا السوداء ،ترجمة عقيل الشيخ حسن، (بنغازي،٢٠٠١)، ص٣٣٩-٣٤٠.

(٤٤) أرينو دا لارا،نشأة التيار الأفريكاني ،الجذور الكاريبية والأمريكية الأفريقية في القرن التاسع عشر، ترجمة هيثم اللمع، ص٢٠-٢٣؛ أنظر كذلك: غرانت وتمبرلي ،أوربا في القرن التاسع عشر والعشرين، ترجمة: بهاء فهمي ، الجزء الأول،(القاهرة ،١٩٦٥)، ص٢٣٠.

(٤٥) ويل ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة: عبد الحميد يونس،الجزء ٢٤، ص ١٤٢ -١٤٣؛ جاسم محمد شطب، النفوذ البريطاني وتجارة الرقي ، ص٣٤.

(٤٦) أورينودي لارا، المصدر السابق، ص٢٤.

(٤٧) ن.أ.بروشين ،تاريخ ليبيا في العصر الحديث من منتصف القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين ،ترجمة عماد الدين حاتم ،(طرابلس،١٩٩١)، ص٢٩٤؛ جاسم محمد شطب،النفوذ البريطاني وتجارة الرقي ، ص٣٥.

(48) Public Record Office,F.O.,London,No.1/268,1826 .

(٤٩) الفونصو روسو، الحوليات التونسية، ترجمة:محمد عبد الكريم الوافي،(بنغازي،١٩٩٢)، ص٣٢٠-٣٢١.

(٥٠) أتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى عام ١٩١١، ترجمة: خليفة محمد التليسي ،(طرابلس ،١٩٧٣)، ص٣٩٠.

(٥١) عزيز سامح ألتر، الأتراك العثمانيون في شمال أفريقيا، ترجمة: محمود علي عامر ،(بيروت،١٩٨٩) ، ص٦١٠-٦١١.

(٥٢) شارل فيرو، الحوليات الليبية، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي ، الطبعة الثانية ، ص٥٤٦؛ جاسم محمد شطب ،" التجارة الصحراوية والمسألة الشرقية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين "، دراسة في التنافس الأوربي مع تجارة العبور وانعكاسه على الأوضاع العثمانية في ولاية طرابلس الغرب، مجلة البحوث التاريخية،(طرابلس ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٨) ، ص١٢٣.

(٥٣) عبد الله خليفة الخباط، العلاقات السياسية بين ايالة طرابلس الغرب وانكلترا ١٧٩٥-١٨٣٥، (طرابلس،١٩٨٥)، ص٢١٢-٢١٣.

(٥٤) أتوري روسي ، المصدر السابق، ص٣٩٠؛

Adu A. Boahen, Britain ,the Sahara and the Western Sudan1788-1861, (Oxford ,1964),p.132.

(٥٥) نقلا عن: أتوري روسي، المصدر السابق ، ص٣٩٠ ؛ وأنظر كذلك:جاسم محمد شطب، التجارة الصحراوية، ص١٢٤.

(٥٦) ن.ا.بروشين، المصدر السابق، ص٢٣٧.

(57)Adu A. Boahen ,op. cit, p.133.

(58) Ibid., p.133 ؛ ن. أ. بروشين ، المصدر السابق، ص٢٩٦

(٥٩) ن.أ. بروشين، المصدر السابق، ص.٢٣٨؛ جاسم محمد شطب، التجارة الصحراوية ، ص١٢٦ـ١٢٧.

(٦٠) انظر الوثيقة رقم ٣٢ في مجموعة : عمر علي بن إسماعيل، انهيار حكم الأسرة القرمانلية، ترجمة : محمد الأسطى،(بيروت، ١٩٦٦)، ص٤٤٨.

(٦١) وثائق عن نهاية العهد القرمانلي ،المصدر السابق ، ص١١-١٥؛ وانظر الوثيقة رقم ٤٣ في مجموعة : عمر علي بن إسماعيل، المصدر السابق ، ص٤٧٨ .

(٦٢) جاسم محمد شطب، التجارة الصحراوية ، ص١٢٨ـ١٢٩ ؛

Adu A. Boahen ,op. cit .,p.105sqq

(٦٣) أحمد مراجع نجم، ، التبادل التجاري بين إيالة طرابلس والدويلات الإيطالية، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة قاريونس، ٢٠٠٢م)، ص ٤٧.

(٦٤) خليفة محمد الأحول، الأقلية اليهودية في ليبيا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الفاتح، ١٩٨٥، ص ٢٧٣.

(٦٥)مركز جهاد الليبيين (م . ج. ل. ط)، وثيقة غير مصنفة، رسالة من سافيردوي ماتتينو إلى حكومة نابولي بتاريخ ١٨٣٢/٩/١٨.

(٦٦) اتفاق بين يوسف باشا القرمانلي ورعايا توسكانيا، بخصوص الديون التي عليه بتاريخ ١٨٣٠م، واتفاق آخر بتاريخ ١٨٣١، نقلاً عن: عمر بن إسماعيل، المصدر السابق، ص ٤٥٥.

(٦٧) الآنسة توللي، المصدر السابق ، ص ٢١١، ٣١٩ ؛ محمد عبدالكريم الوافي، يوسُف باشا القرمانلي والحملة الفرِنسيَّة على مصر، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس ١٩٨٤، ص ٢١٠.

(٦٨) كوستانزيو برنيا، المصدر السابق، ص ٣١١، ٣١٢.

(٦٩)الكيلة: أو الصاع: وحدة كيل محلية تساوي "ست موازير" وهى ما يعادل الواحد منها عشرين لتراً تقريباً، وبما أن الميزورة الواحدة من الشعير يزن ١١ – ٦٠ كيلوا جراماً فإن صاع الشعير يزن ٦٠ – ٦٦ كيلوا جراماً أو ما يعادل قنطارا عثماني. للمزيد ينظر :الأب فرانشيسكو روفيري، عرض للوقائع التاريخية البرقاوية التاريخ الكرونولوجي لبرقة (١٥٥١–١٩١١)، ترجمة: إبراهيم أحمد المهدوي، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، (طرابلس ، ٢٠٠٣)، ص ٥.

(٧٠) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٧٩٨؛ الاخوان بيتشي: الاخوان بيتشي والساحل الليبي، ١٨٢١–١٨٢٢، ترجمة: الهادي مصطفى أبولقمة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي – ليبيا، ١٩٩٦م، ص ٢٩٩؛ كولافوليان، المصدر السابق، ص ١٦٣؛ فرانشيسكو روفيري ، المصدر السابق ، ص١٤، ١٨ـ ١٩، ٥٦،٥٩.

(٧١) سامح إبراهيم عبد الفتاح، العلاقات التجارية بين مصر وطرابلس، ص ٢٨٤.

(٧٢) محمد عمر مروان، سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، ١١٧٤هـ١٢٧١(١٧٦٠– ١٨٥٤م) ، دراسة في مصدر تاريخي ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٣٩؛ إبراهيم علي شويرف، العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين إيالة طرابلس الغرب ومصر ١٧٩٥–١٨٣٢، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية – جامعة الفاتح – الجماهيرية، ٢٠٠٠، ص٥١ .

(٧٣) راجع الوثيقة رقم ١١" سجلات المحاكم الشرعية – التاريخ الاجتماعي والاقتصادي من كتاب : عمار جحيدر، المصدر السابق، ص ٢٥ــ ٢٦ .

(٧٤) للتفاصيل عن المعاهدة راجع: عبدالله خليفة الخباط، العلاقة السياسية بين إيالة طرابلس الغرب وإنجلترا ١٧٩٥–١٨٣٢،المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس ، ١٩٨٥، ص ٢٩ــ ٣٠، ٧٥ــ ٧٨؛ كولافولايان، المصدر السابق، ص ٨٩، ٩٦.

(٧٥)حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٣١٢، ٧٩٥، ٧٩٨؛
Captain G.F. Lyon R. N. A Narrative of Travels in North Africa in the Years 1818, 19 and 20, London, 1821, p. 155.

(٧٦) سامح إبراهيم عبد الفتاح، العلاقات التجارية بين مصر وطرابلس ، ص ٢٨٤ـ ٢٨٦.

(٧٧) أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال الايطالي ١٨٨١ـ١٩١١،(القاهرة، ١٩٧١)، ص ٢٤٠؛ تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العثماني ، (طرابلس ،١٩٨٨) ، ص ١٣٣، ١٣٤؛ كالو جيرو بيازا، المصدر السابق، ص ١٦.

(٧٨) إيف لاكوست ،العلامة ابن خلدون ، ترجمة: نيشال سليمان، ط ٣، دار ابن خلدون، د.م، ١٩٨٢، ص٩٠ :
C.Lapworth ,Tripoli and Young Italy,(London ,1912),p.46 ; Ch.W. Forlong ,The Gateway to the Sahara ,(New York,1914), p.203;

أحمد بن على القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ،ج ٣، تحقيق: محمد حسين شمس الدين،(بيروت، ١٩٨٧)، ص ٥٢٩؛ جاسم محمد شطب ،القبيلة و الدولة والشيخ المرابط ، الأوضاع العامة في اقليم برقة منذ احتلاله من قبل الدولة العثمانية في منتصف القرن السابع عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر، مجلة جامعة كربلاء ، العدد الأول / انساني، ٢٠١٤، ص ١٢٥.

(٧٩)كالو جيرو بيازا، المصدر السابق، ص ١٨، ١٩.

(٨٠) أما وزن الكيلة أو الميزورة قمحاً فيتراوح ما بين ١٦ – ١٧ كيلوا جرام، وعليه فإن صاع القمح يساوي مائة كيلوا جراماً تقريباً. للمزيد ينظر: الأب فرانشيسكو روفيري، المصدر السابق، ص ٥٩.

(٨١) القنطار: يساوي خمسين أقة في العهد العثماني، والأقة أربعة أرطال، أما الرطل فيساوي ثمان أوقيات وكل أوقية تساوي أربعين جراماً هذا لا ينطبق على الذهب والفضة، وعليه فإن أوقية السمن تساوي ١,٢٨٠ كيلو جراماً، أما القنطار فيعادل ٦٤ كيلو جراماً المصدر نفسه.

(٨٢) المصدر نفسه؛ حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٧٩٨.

(٨٣) محمد بن صالح القيرواني، تكميل الصلحاء والأعيان لمعالم في أولياء القيروان، تحقيق: محمد العنابي ، المكتبة العتيقة، تونس، ١٩٧٠م، ص ٣٠٤.

(٨٤) محمد بن عبدالله بن بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، دار الكتاب اللبناني، بيروت ، د.ت.، ص٢، ٦٩٣.

(٨٥) كوية الملح: عرفت مدينة بنغازي بهذا الاسم حوالي سنة ١٤٦١م وكلمة "كوية" ذات دلالة غامضة في اللهجة الشعبية، وتعني"قرية صغيرة"، يعود سبب هذه التسمية إلى جماعات التجار القادمين مدن قريبة من مدينة طرابلس استقروا وأطلقوا عليها أسم "**كوية الملح**" أي قرية الملح. ينظر: محمد مصطفي بازامة، بنغازي عبر التاريخ ،ج ١ ، دار ليبيا للطباعة، (بنغازي ،١٩٦٩)، ص ٣٥.

(٨٦)أبو عبدالله محمد الإدريسي ت ٥٤٨هـ(١١٥٤)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ج١، (الجزائر،١٩٥٧) ، ص٢٢؛ خليفة محمد الأحول، بحوث ومقالات في مصادر تاريخ ليبيا الحديث، ص ٨١.

(٨٧) حسن الفقية حسن، المصدر السابق، ص٤٠٦، ٤٣٩؛ شارل فيرو، المصدر السابق، ص٤٥٧، جاسم محمد شطب، القبيلة والدولة، ص١٢٦ .

(٨٨) كوستانزيو برنيا، المصدر السابق، ص ٣١٥؛ كولا فولايان، المصدر السابق، ص ٩٦.

(٨٩) الأب فرانشيسكو روفيري، المصدر السابق، ص ٥٩؛ كالو جيرو بيازا، المصدر السابق، ص ١٦.

(٩٠) اضطر يوسف باشا إلى اللجوء لنظام التذاكر نظراً لتردي الوضع الاقتصادي بعد انعدام الاموال النقدية. للمزيد ينظر: ن. بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث ، ص ٢٣٧.

(٩١) عمر بن إسماعيل، المصدر السابق، ص ٤٥٣ـ ٤٥٤.

(٩٢) سامح إبراهيم عبد الفتاح، العلاقات التجارية بين مصر وطرابلس ، ص ٢٩٧.

(٩٣) تيسير بن موسي، المجتمع الليبي في العهد العثماني الثاني، الدار العربية للكتاب ، طرابلس– ليبيا، ١٩٨٨م، ص ١٨٢ ؛ محمد ناجي ومحمد نوري، المصدر السابق، ص ٦٥.

(٩٤) كالوجيرو بيازا، المصدر السابق، ص ١٤.

(95) C. Pizza, Statisbques Sur le Commerce ,de Benghazi (1828). Revue histoire Maghrebine Anee 12,Numeris 37-38, Juin 1985 p.147-148;

وللاستزادة اكثر انظر : كالو جيرو بيازا، المصدر السابق، ص١٥، ٢١ ,

(٩٦) كالو جيرو بيازا، المصدر السابق ، ص ١٨.

(٩٧) ماريون جنسون، تجارة ريش النعام في النصف الأول من القرن التاسع عشر، مجلة البحوث التاريخية، العدد الأول، السنة الثالثة، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ١٩٨١م، ص ١٤٦، ١٤٨.

(٩٨) شارل فيرو، المصدر السابق، ص ٢٤٧.

(٩٩) أحمد مراجع نجم، المصدر السابق، ص ١٩.

(١٠٠) الأب فرانشيسكو روفيري، المصدر السابق، ص ٦٠.

(١٠١) سامح إبراهيم عبد الفتاح، العلاقات التجارية بين مصر وطرابلس ، ص ٢٧٣.

(١٠٢) فريدريك هورنمان، الرحلة من القاهرة إلى مرزق عاصمة فزان عام ١٧٩٧، تعريب: مصطفى محمد جودة، ، مكتبة الفرجاني، طرابلس، ١٩٩٣، ص ٦٠.

(١٠٣) سامح إبراهيم عبد الفتاح، العلاقات التجارية بين مصر وطرابلس ، ص ٢٧٣.

(١٠٤)أحمد مراجع نجم، التبادل التجاري بين إيالة طرابلس والدويلات الإيطالية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قاريونس، ٢٠٠٢ ، ص ٢٦.

(١٠٥) (م . ج . ل . ط)، وثيقة غير مصنفة، رسالة من سافير جودي مارينو قنصل نابولي في طرابلس إلى حكومته، بتاريخ ١٨٣٠/٣/٨م.

(١٠٦) سامح إبراهيم عبد الفتاح، العلاقات التجارية بين مصر وطرابلس ، ص ٢٧٢.

(١٠٧) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق ، ص ٧٨٩.

(١٠٨)كالو جيرو بيازا، المصدر السابق ، ص ١٨ــ ٢١.

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ٢٠ــ٢١.

(١١٠)أحمد مراجع نجم، المصدر السابق ، ص ٣٥.

(١١١) كولونات: عملة سويدية. أنظر: إنعام محمد سالم شرف الدين، المصدر السابق، ص ١١٣.

(١١٢) أتوري روسي، المصدر السابق، ص ٤١٦.

(١١٣) (م. ج. ل. ط)، وثائق غير مصنفة،" عبارة عن رسالة من هانمر وارنجتون إلى حكومة نابولي بتاريخ ١٨٢٢/٣/٢٠.

(١١٤) سامح إبراهيم عبدالفتاح، العلاقات التجارية بين مصر وولايات العثمانية، ص ٣٠٤.

(١١٥) رسوم دخول السفن: شكلت عملية التدقيق في مدى صحة جواز العبور للحكومة القرمانلية صعوبة، حيث كان في سنة ١٨١٣م تجاوزات مريبة إن هذه الجوازات للسفن غير المصرح لها كان من أجل الكسب المادى، وكانت عملاً مألوفا لدى بعض القناصل الإنجليز في موانئ البحر المتوسط. للمزيد ينظر: كولافويان، المصدر السابق، ص ٩٦.

(١١٦) كامل علي مسعود، الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب (١٨٤٢-١٩١١)، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، ٢٠٠٥، ص ١٥٠ ؛ انتوني جوزيف كاكيا، المصدر السابق، ص ٧٦. اوالتار ماريا تريزا: هي عملة فضية متداولة في ايالة طرابلس اصدرتها الامبراطورية النمساوية في عام ١٧٤١.

(١١٧) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٥٥٥؛ الأب فرانشيسكو روفيري، المصدر السابق، ص ٧٥ ؛ كولا فولايان، المصدر السابق، ص ٩٠؛ ردولفو ميكاكي، ردولفو ، طرابلس الغرب تحت حكم الأسرة القرمانلية، ترجمة: طه فوزي، (القاهرة ،١٩٦١)، ص ٢٠، ٢٣، ٩٠.

(١١٨) تيسير بن موسى، المصدر السابق، ص ١٤٦ ؛ كوستانزيو برنيا، المصدر السابق، ص ٣١٨.

(١١٩) الدوكات: عملة بندقية صدرت سنة ١٢٨٤م وسميت فيما بعد بالزوكينو ويساوي٣،٥٥ غرام ذهب. للمزيد ينظر: سمير علي الخادم، الشرق الإسلامي والغرب المسيحي – عبر العلاقات بين المدن الإيطالية وشرقي البحر المتوسط (١٤٥٠ . ١٥١٧) ، مؤسسة الريحاني، بيروت، ١٩٨٩، ص ٢٨٨.

(١٢٠) سكودو (Scudo) : وهي عملة إيطالية قديمة وتساوي ٤ قروش عثمانية. للمزيد ينظر: منير البعلبكي، المصدر السابق، ص ٨٢٣.

(١٢١) كوستانزيو برنيا، المصدر السابق، ص ١٣٤، ١٩٠.

(١٢٢) الدولار الأسباني،كل ٥ دولارات منه تساوي جنية إسترليني واحد. ينظر: كولا فولايان، المصدر السابق، ص٤٨.

(١٢٣) ردولفو ميكاكي، المصدر السابق ، ص ٢٠٢، ٢٣، ٩٠؛ أتوري روسي، المصدر السابق، ص ٣٥٣.

(١٢٤) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ٤٣٥.

(١٢٥) أحمد خليل ابن غلبون ، التذكار فيمن سكن طرابلس من الأخيار مكتبة النور، طرابلس ، ١٩٦٧، ص ١٥٤-١٥٥.

(١٢٦) كولا فوليان، المصدر السابق، ص ٩٠.

(١٢٧) إنعام محمد سالم شرف الدين، المصدر السابق، ص ٢٩١.

(١٢٨) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٣٠٤ــ ٣٠٥، ٤٣٧، ٤٦٤ــ ٤٦٦؛ رجب نصير الأبيض، طرابلس الغرب في كتابات الرحالة خلال القرن التاسع عشر الميلادي، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ٢٠٠٩، ص ١١٣.

(١٢٩) عمر بن إسماعيل، المصدر السابق، ص ٢٣١.

(١٣٠) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٤٦٤، ٤٣٧، ٥١١؛ ماريون جنسون، المصدر السابق،ص١٤٨.

(١٣١) شارل فيرو، المصدر السابق ، ص١٣٥- ٣٤٠.

(١٣٢) إنعام محمد سالم شرف الدين، المصدر السابق، ص ٢٩٢، ٢٩٣.

(١٣٣) خطاب القنصل الفرنسي مير إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ١ يوليو ١٨٢٠م، نقلاً عن: رودلفو ميكاكي، المصدر السابق، ص ٢٠٠.

(١٣٤) كولافو فوليان، المصدر السابق، ص ١٤١.

(١٣٥) جورجو كابوفين، المصدر السابق، ص ٢٠٠.

(١٣٦) كالو جيرو بيازا، المصدر السابق، ص ١٣.

(١٣٧) أحمد مراجع نجم، المصدر السابق، ص ٣٠.

(١٣٨) الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين في ديار الهجرة ١٩٢٤ـــ١٩٥٢، دار الفرجاني، طرابلس، ١٩٧٦، ص ١٢.

(139) Rapprto Console Toscane 1830, 1831, EL Mahdwi, Op. cit., pp.154, 159, 178, 188; أحمد مراجع نجم، المصدر السابق، ص ١١.

(١٤٠) تذكرة منحها يوسف باشا لرعايا توسكانيا بتاريخ ١٦ رمضان ١٢٤٥هـ/١٨٣٠م، نقلاً عن: عمر بن إسماعيل، المصدر السابق، ص ٤٥٣ . ٤٥٤.

(١٤١) أحمد مراجع نجم، المصدر السابق ، ص ١٩.

(١٤٢) المصدر نفسه.

(١٤٣) كالوجيرو بيازا، المصدر السابق، ص ١٣، ١٤، ٢٠، ٢١.

(144) Rapprto . Console . T0scane .1830, 1831 .EL Mahdwi .op. cit.,pp 154-159,178-188; . كالوجيرو بيازا، المصدر السابق ، ص ١٣ . ١٤ .

(١٤٥) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٧٩٦؛ سامح إبراهيم عبد الفتاح، المصدر السابق، ص ٢٩٦.

(١٤٦) عمر بن إسماعيل، المصدر السابق ، ص ٤٥٣. ٤٥٤.

(١٤٧) خليفة محمد الأحول، الأقلية اليهودية بولاية طرابلس الغرب، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الفاتح، ١٩٨٥م، ص ٢٧٣.

(١٤٨) الطاهر الزاوي، المصدر السابق، ص ١٢؛ كالو جيرو بيازا، المصدر السابق ، ص ١٣؛ أحمد مراجع نجم، المصدر السابق، ص ٢١، ٣٠.

(١٤٩) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٥١١، ٥١٤.

(١٥٠) الكرنتينة: تعني في اللغة الإيطالية أربعين يوماً، وهي الفترة التي يقضيها الوباء في جسد الإنسان حتى تظهر معالمه. للمزيد ينظر: آمال محمد المحجوب، الأوبئة والمجاعات في ولاية طرابلس الغرب (١٨٣٥-١٩١١م)، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ٢٠٠٦، ص ٧٢.

(١٥١) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٥٥٥؛ عزيز سامح، المصدر السابق، ص ١٨٠.

(١٥٢) الأب فرانشيسكو روفيري، المصدر السابق، ص ٦٧.